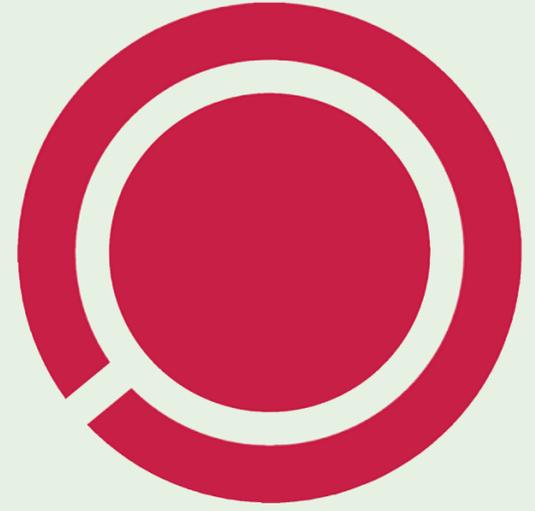


المجالس المحلية

souriatnapress.net
souriatna.editor@gmail.com

ملحق خاص يصدر عن صحيفة سوريانا
يعنى بتغطية أعمال المجالس المحلية والمبادرات المدنية داخل سوريا
العدد 12 | تشرين الأول 2016



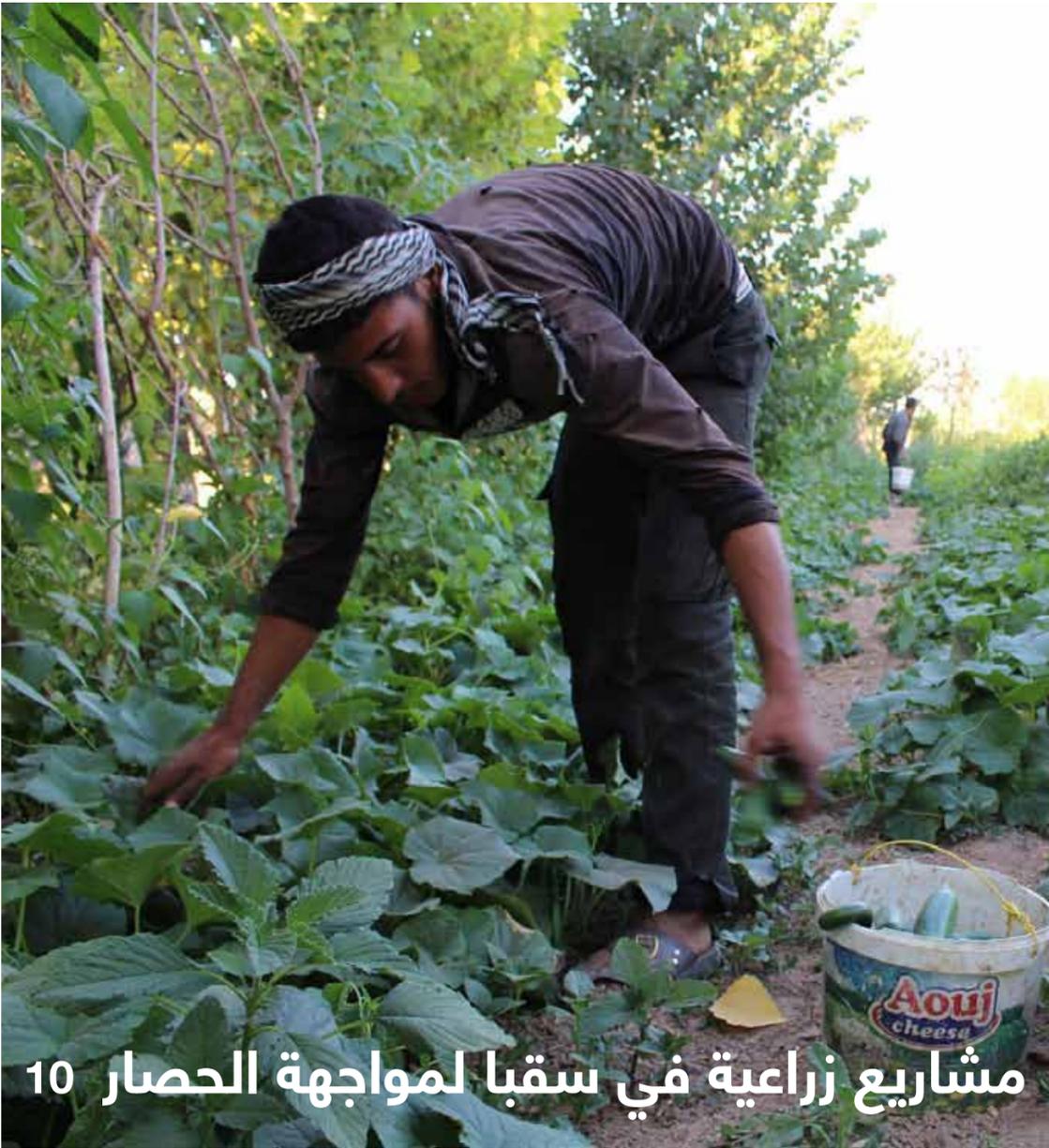
الكفاءات والمهارات الفردية ودورها في تطوير أداء المجالس المحلية

يعرف المجتمع المدني بوصفه مجموع التنظيمات، غير الحكومية، التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، الذي لا يستهدف الربح، ولا تستند فيه العضوية على روابط الدم والقرابة، وقد شكل في سوريا قبل حكم البعث داعماً أساسياً للنهوض السياسي الوطني والقومي، وقامت مؤسساته بوظائف بنائية حيث ازدهر دور النقابات المهنية، واتحادات الطلاب، والجمعيات والأحزاب على اختلاف توجهاتها، وحملت مشروعاً إصلاحياً وتحديثياً للدولة والمجتمع في آن واحد. مع حكم البعث للبلاد دخل المجتمع المدني بعد الثمانينات في القرن الماضي في سباتٍ طويل، وانحسر دور أي شكل من أشكال العمل الجماعي لأبناء الطبقة الوسطى، كما سجل حضور الوجهات والزعامات المحلية تراجعاً ملحوظاً لصالح المنتسبين إلى حزب البعث عموماً، والمتعاملين مع الجهاز الأمني بشكل خاص. لم يسمح تسارع الأحداث، من اندلاع الثورة وحتى انتقالها إلى العمل المسلح، بإنتاج نواة قيادية للمرحلة المقبلة؛ أي: مرحلة انسحاب مؤسسات الدولة من المناطق المحررة، وتم تشكيل المجالس المحلية «من الناشطين الثوريين، والزعامات التقليدية، والبيروقراطيين المنشقين عن النظام، وأصحاب الكفاءات العلمية». شكلت الفئة الأخيرة التي تشمل أصحاب الكفاءات العلمية من أطباء ومحامين وإداريين وغيرهم رافداً مهما لعمل المجالس المحلية، ومؤسساً لهيكل إداري حقيقي يدير المرحلة القادمة، ولم تقتصر مشاركة هذه الفئة على عضوية المجالس، بل ساهم المستقلون في دعم العمل الأهلي بقوة، وخاصة الشخصيات التي تتمتع بسمعة طيبة في المجتمع المحلي حيث تبوّأت الصدارة في عمليات التفاوض لتبادل الأسرى، وغيرها كثير.

ولعل أبرز الأدوار التي تؤمن عليها هذه الشريحة هو الاهتمام بمصالح المواطنين بعيداً عن أي ارتباط أو انتماء سياسي، والعمل على معالجة قضاياهم والالتزام الشفاف والجاد بتطوير مجتمعاتهم الصغيرة، عبر المشاريع التنموية التي تدرك حاجات الناس، وتتفاعل معهم وتعطي نتائج مفيدة للجميع في محيطهم. كما تشكل فئة المثقفين عماد العمل التعليمي والإنتاجي بالتعاون مع المجالس المحلية، ويكفي أن نذكر أن أغلب المشاريع الزراعية والتعليمية والحقوقية في المناطق المحررة تمت من خلال مبادرات فردية قدمها أفراد يحملون سمة الكفاءة العلمية، والثقة لدى الشارع.

تتخذ المبادرات الفردية أهمية كبرى في المناطق المحاصرة بصورة جزئية أو كلية، وتفتقر إلى نشاط منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المؤهلة مادياً وتعبوياً، لتخفيف آثار الحرب والحصار، حيث جرى تطوير هذه الأفكار والمبادرات مع طول الحصار ابتداءً من إعادة تدوير المواد البلاستيكية لإنتاج أنواع متعددة من الوقود باستخدام أجهزة خاصة تم تصنيعها في الغوطة تحت الحصار، مروراً باختراع صحون لاقطة من الأواني المنزلية لتحسين إشارة الهواتف في الملاجئ.

ولم تقف المبادرات عند الاختراعات التقنية بل تعدتها، في رمضان مثلاً، إلى المطابخ الخيرية التي طرحت للتبرع على شكل أسهم بكلفة 100 دولار أمريكي للسهم الواحد؛ ما شجع المغتربين على المساهمة في دعم المحاصرين. وقد أتت هذه المبادرة من اختصاصيين في التقانة والمحاسبة، وسهلت عملية جمع التبرعات وإدارتها. تجدر الإشارة هنا إلى أن صحافة المواطن، والمبادرات الإعلامية والتوثيقية، كان لها بالغ الأثر في نقل حقيقة ما يجري، وتوثيقه كأساس لبرامج العدالة والانتقال السلمي بعد سقوط النظام.



مشاريع زراعية في سقبا لمواجهة الحصار 10



15

موسم قطف الزيتون في إدلب:
رزق وبهجة ودلعونا..



16

بعد طول انتظار..
طرق مدينة إدلب آمنة ليلاً



17

مركز «التدريب المهني» في سراقب: بادرة
جادة للخدمة المجتمعية وتأمين فرص العمل



19

الشرطة الحرة في الشمال: صورة جديدة في
الانضباط والخدمة وسرعة الاستجابة

مشاريع زراعية في سقبا لمواجهة الحصار



مشروع الأعلاف

أما المشروع الثاني، فهو زراعي رعي، يهدف إلى تأمين الغذاء للمواشي بعد أن قل في الغوطة بشكل كبير بسبب الحاجة الماسة للمحاصيل الاستراتيجية.

وأكد مدير المكتب الزراعي في المجلس المحلي المهندس إبراهيم الشامي أن الضرورة «هي التي دفعت المجلس لزراعة الذرة الرعوية: فوجود المشروع ضمن منطقة سكنية يعرضه للاعتداء، وبالتالي زراعت الذرة الرعوية أفضل وأكثر جدوى في هذه الحالة»، مضيفاً أن المشروع «لا يحتاج إلى عمال إلا في أوقات السقاية».

وتبلغ مساحة الأرض المخصصة لهذا المشروع، حوالي تسعة دونمات وتعود ملكيتها إلى المجلس المحلي، وبلغت الكلفة الكاملة 140 ألف ليرة سورية، ويعتبر المشروع ناجحاً مادياً، حيث حقق ربحاً بلغ 150 ألف ليرة. وبالرغم من صغر هذه المشاريع إلا أنها تساهم، ولو بشكل بسيط، في تحسين الواقع الغذائي في الغوطة الشرقية، وتوفر فرص عمل لعائلات هي بأمرس الحاجة إليها.

اتجهت بلدات الغوطة الشرقية نحو القطاع الزراعي نتيجة الحصار الذي تفرضه قوات النظام عليها منذ أربع سنوات، وزاد الاهتمام بالزراعة أكثر بعد سيطرة النظام على القطاع الجنوبي وأجزاء كبيرة من قطاع المرح، والمنطقتان تعتبران الرافد الأكبر للغوطة الشرقية بالغذاء، وبالتالي تقلصت المساحات الزراعية لأكثر من النصف.

«بندورة - بادنجان - خيار - فاصولياء - زهرة»، ويحتاج المشروع إلى عدد يومي من العمال يتراوح بين 10 - 15 عاملاً لقطاف المنتوجات. ويتابع خميس قائلاً: «إن تمويل المشروع اعتمد على صندوق المجلس ولم يحصل على دعم من أي جهة أو مؤسسة، حيث بلغت كلفته مليوناً و800 ألف ليرة سورية، وهي تكاليف تجهيز الأرض وثمان الشتل وأجور عمال، فيما استهلك المشروع حوالي 1800 لتر مازوت منذ بدايته، وهو الآن في المراحل الأخيرة ولم يتبق إلا محصول الزهرة».

وكانت سقاية مزارع المشروع، تتم بمياه الآبار ولم تستخدم مياه الصرف الصحي، نظراً لضررها الكبير على الصحة العامة.

عمل المجلس المحلي في مدينة سقبا على تنفيذ مشروع زراعي، بغية مواجهة الحصار والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للغوطة الشرقية، وأكد رئيس المجلس المحلي إياد خميس لـ سوريا نت أن المشروع «إنتاجي ولا يهدف لتحقيق أي ربح مادي، ويسعى لتأمين البذار للعام القادم في ظل الارتفاع الكبير في أسعارها وصعوبة إدخالها إلى الغوطة، كما يسعى المشروع لمحاولة خفض الأسعار عن طريق زيادة المعروض بالسوق».

مشروع الخضروات الصيفية

ويتألف المشروع الزراعي من مشروعين، الأول زراعي إنتاجي، وتبلغ مساحته 25 دونماً مزرعة بشتى أنواع الخضروات الصيفية

بغية تأمين وصول آمن إلى قلب الغوطة: تنفيذ مشروع يصل حرسا بـ مديراً

من البرنامج الإقليمي السوري، ويقدر طول الطريق 933 متراً، وبعرض أربعة أمتار وسطياً.

ونظراً للحصار المفروض على الغوطة الشرقية من قبل قوات النظام، فإن أغلب مشاريع البنية التحتية تعاني من نفس الصعوبات، وهي صعوبة تأمين المعدات والقساقل وكميات كبيرة من الطبقة العديسة، إضافة لارتفاع سعر الإسمنت، فضلاً عن القصف المتكرر الذي أضر العمل أكثر من مرة.

وصل المشروع الآن إلى المراحل النهائية، وسيدخل الخدمة خلال أيام بحسب رئيس المجلس، وسيكون له دور كبير في التخفيف من معاناة المواطنين والوصول الآمن لقلب الغوطة.

تعاني مدينة حرسا في الغوطة الشرقية من تعرض الطرق الواصلة بينها وبين قلب الغوطة الشرقية للقصف بشكل دائم من قبل قوات النظام، كما أن الاقتتال الداخلي الذي حصل بين فصائل الغوطة، وظهور مشكلة الحواجز على الطرقات الرئيسية الواصلة بين مدينتي حرسا ودوما من جهة وبين حرسا ومسرابا من جهة أخرى، أدت إلى إرباك كبير لحركة المدنيين اليومية.

«لن يعطي النتيجة نفسها التي يعطيها الإسفلت المجهول، لكنه يفي بالغرض، وهو أفضل من الإسمنت بكثير».

كما توجد مرحلة تتداخل مع المراحل السابقة، وهي تركيب عوارض للمياه وإنشاء حفر فنية لخدمة الصرف الصحي.

هذا وقد بلغت القيمة الإجمالية لعقد المشروع 53 ألف دولار، وهو مدعوم بالكامل

نظراً للعوامل السابقة، قام المجلس المحلي في حرسا بتنفيذ مشروع طريق يربط بين مدينة حرسا وبلدة مديرا في القطاع الأوسط من الغوطة الشرقية دون المرور ببلدة مسرابا، وسيكون هذا الطريق بعيداً عن مواقع الاقتتال بين الفصائل.

وأكد رئيس المجلس المحلي أبو محمد الحرساتاني لـ سوريا نت أن هذا الطريق «سيكون إسعافياً بالدرجة الأولى وفي حالات الطوارئ، إضافة إلى خدمة المدنيين أيضاً».

في حين أكد مدير المشاريع في المجلس المحلي لمدينة حرسا أبو حامد لـ سوريا نت أنه «تم تنفيذ المشروع ضمن الإمكانيات المتاحة عبر خمس مراحل أساسية، حيث قام المجلس في البداية بتسوية الطريق التي تعد طريقاً زراعية، ومن ثم فرشها برمل السيل، وبعده يتم دحل الرمل عبر آليات خاصة، ومن ثم يفرش بالطبقة العديسة، وهي ردميات صالحة لملء الفراغات، وتسوية الطبقة الأساسية، ويحدد المهندس ارتفاعها بحسب الأوزان والاتصال ومكوّناتها من التراب والحجارة».

وبعد إجراء هذه المراحل الأربعة تتم المعاينة من قبل مهندس مساحة لتكون التسوية دقيقة، وتأتي بعد ذلك المرحلة الأهم، وهي صب زيت الإسفلت على مرحلتين. وهنا بين مدير المشروع أن زيت الإسفلت



«درهم وقاية»

مشروع متكامل يستهدف تحسين الوضع الصحي في الغوطة الشرقية

أدى الحصار والحملة العسكرية إلى تدهور كبير في الوضع الصحي لسكان الغوطة الشرقية، وانتشرت أمراض وبائية كالحُمى التيفية والتهاب الكبد الوبائي، وظهرت الحاجة إلى مشاريع متكاملة تستهدف البنية التحتية، لكن أغلب المشاريع التي نُفذت أو تُنفذ هي مشاريع مرتبطة بالمجالس المحلية، وبالتالي هي على مستوى مناطق محددة ولا تغطي كامل الغوطة، إلا أن مكتب الخدمات الموحد بدأ بتنفيذ مشروع متكامل على مستوى الغوطة الشرقية بعنوان «درهم وقاية»، يتألف من أربعة أنشطة متكاملة، ويهدف بشكل أساسي إلى تحسين الخدمات الصحية في الغوطة الشرقية والحد من انتشار الأمراض المعدية.



يعتبر مدير مكتب الخدمات الموحد، المهندس بسام زيتون، أن المشروع سيكون نقلة نوعية، وخطوة نحو الطريق الصحيح للعمل الخدمي في الغوطة الشرقية، وقال في حديثه لـ سوريا نت: «إن التنسيق سيكون عالياً مع المجالس المحلية والمحافظة لتنفيذ المشروع على أتم وجه، حيث تبلغ مدة تنفيذه أربعة أشهر وجميع الأمور الإدارية أصبحت جاهزة، وبإشراف المكتب بالمشروع الطبوغرافي ومشروع الصرف الصحي، وينتظر الآن استكمال العقود مع الجهات الداعمة لتقديم التمويل للبدء بمشروع أحواض الترسيب وحملة التوعية».

مختلفة في المستويات، ومن ثم تنتقل إلى النهر الذي يحوي حوضين للفلترية يساهمان في تخفيف نسبة التلوث بشكل كبير. ويشارك مركز نواة المتخصص بالمياه في الفحص الدوري للمياه الخارجة من أحواض الترسيب، ومن الممكن أن تكون خطوات المعالجة الكيميائية ممكنة في المستقبل وينتج المشروع السماد العضوي، ويمكن الاستفادة منه بعد تخميره في الزراعة. وبحسب المهندس بسام زيتون أن المشروع سينفذ في ثلاث مناطق جغرافية عند نهاية مصبات الصرف الصحي، وقبل الدخول للأراضي الزراعية، وبعد نجاحه ربما تغطي الغوطة بالكامل.

مسح طبوغرافي لتسهيل عملية الصيانة

يشرح المهندس محمد، المشرف على مشروع المسح الطبوغرافي عن أهمية هذا المشروع كونه يعمل على تسهيل عملية الصيانة وتسهيل العمل وتحويله إلى عمل مؤسسي علمي وتجاوزت نسبة التنفيذ 40٪، يقول «المشروع عبارة مخططات طبوغرافية للغوطة الشرقية، مثبت عليها الخطوط الرئيسية للصرف الصحي ونقاط التفتيش مع وضع جدول للصيانة الدورية، مما يسهل علينا إدارتها وصيانتها».

حملة توعية للمدارس

كما يقوم مكتب الخدمات الموحد بحملات تستهدف توعية طلاب المدارس، وتعريفهم بأهمية النظافة الشخصية، ويغطي المشروع 46 مدرسة موزعة على مختلف مناطق الغوطة الشرقية، وتشرف على الحملة الناشطة بيان الريحاني.

يعتبر المهندس بسام زيتون أن نجاح مشروع «درهم وقاية»، سيكون له أثر إيجابي كبير على مستوى الغوطة، ليس في مجال الصحة فحسب، بل في مجالات العمل المؤسسي الصحيح، ويؤكد أن هذا المشروع هو «لبنة نحو تشكيل قاعدة بيانات مشتركة بين فعاليات الغوطة الشرقية».

يذكر أن مكتب الخدمات الموحد تأسس في شباط عام 2013، وبدأ عمله في القطاع الأوسط للغوطة الشرقية، ثم تطور ليشمل الغوطة بالكامل، وسيتم اندماج المكتب بمحافظة ريف دمشق الحرة اعتباراً من شهر تشرين الثاني 2016، ليصبح اسمه الجديد «مديرية الخدمات بمحافظة ريف دمشق».

تأهيل شبكات الصرف الصحي

يعتبر مشروع الصرف الصحي أحد أنشطة المشروع المتكامل، والذي يهدف إلى إعادة تأهيل الصرف الصحي في الغوطة الشرقية، وتبديل الأجزاء المتضررة منه بسبب القصف، إضافة إلى ضخ كميات كبيرة من المياه داخل الخطوط الرئيسية لمياه الصرف الصحي، لجرف الرسوبيات التي تنتج عن قلة المياه المتدفقة ضمن الخطوط الرئيسية.

وأكد زيتون أن العمل بالمشروع «سيكون ضمن شروط ومعايير فنية محددة، وأي مكان يتم حفره سيرمم باستخدام الإسمنت».

أحواض ترسيب لتخفيض مستوى التلوث

عن هذا المشروع أوضح زيتون أنه «مشروع رائد على مستوى مناطق المعارضة وانتهت دراسته على الورق، وبانتظار التنفيذ القريب»، ويهدف هذا المشروع لتخفيض مستوى تلوث مياه الصرف الصحي التي تستخدم في سقاية المزارع، خاصة أن السقاية بمياه الصرف غير المعالجة تشكل خطر كبير على الصحة العامة خاصة في منطقة محاصرة كالغوطة الشرقية في ظل ضعف الرعاية الطبية.

وتتمثل آلية المشروع من خلال تدفق المياه عبر مرورها في أربعة أحواض للترسيب، والتي تكون متصلة ببعضها

رئيس المجلس المحلي لمنطقة المرج: التهجير جمعنا، وحرّنا من المساعدات الأُممية



قطاع المرج في الغوطة الشرقية والذي يشمل على 29 بلدة يقع تسع منها لسيطرة المعارضة (النقاط الحمراء)، والباقي تحت تحت سيطرة النظام

فادي حمود، رئيس المجلس المحلي لمنطقة المرج



تعرّضت منطقة المرج في الغوطة الشرقية لأول عملية تهجير في محيط العاصمة دمشق، سبقت داريا بأربع سنوات، وهجر إثرها عشر بلدات دفعة واحدة تضم أكثر من 100 ألف إنسان، وفي الأشهر الأخيرة شنّ النظام وحلفاؤه، حملة عسكرية كبيرة بهدف استكمال السيطرة على بلدات المرج، ذات الأهمية الكبيرة لقربها من المطار الدولي، والتي تعتبر أيضا السلة الغذائية لسكان الغوطة الشرقية، واستطاعت قوّة النظام السيطرة على أجزاء كبيرة مما تبقى وتهجير جميع سكان المنطقة دون استثناء.

أصبحت 21 بلدة من بلدات المرج تحت سيطرة قوات النظام وأبرزها «العتيبة، حران، العباد، الدير سلمان، ومرج السلطان»، ولم يتبقّ إلا ثماني بلدات تحت سيطرة المعارضة، لكنها جميعاً على خط التماس، وغير صالحة لسكن المدنيين فيها نتيجة تعرّضها للقصف يومي.

في ظل هذه الظروف، برزت حاجة ملدة إلى وجود جسم جامع لمنطقة المرج بالكامل، يكون قادراً على التنسيق بين البلدات، إضافة إلى تأمين ما أمكن من الخدمات للمهجرين، وتم تشكيل «المجلس المحلي لمنطقة المرج» ليشمل 29 بلدة تقع معظمها تحت سيطرة النظام، وتكمن أهمية هذا المجلس يضمّ ثنات الأهالي الذين هجروا من تلك البلدات.

رئيس المجلس المحلي لمنطقة المرج، الأستاذ فادي حمود، تحدّث لـ سوريانا عن عمل هذا المجلس الموحد، والصعوبات التي يواجهها ضمن اللقاء الآتي:

ما طبيعة العلاقة بين المجلس الموحد والمجالس المكوّنة له؟

إن مصيبة التهجير هي التي جمعنا في مجلس واحد، فبعد تهجير أغلب بلدات المرج وعدم وجود كيان مادي موحد، عملنا على تشكيل هذا المجلس لتوحيد الخدمات المقدمة لكل البلدات.

وكلما زادت نسبة المناطق المهجرة، كلما انعكست على مستوى العلاقة بين المجالس نحو الأفضل، وزادت صلتها بمجلس المنطقة.

ماذا عن الدعم والتمويل؟

هي كبرى المصائب في مناطق المعارضة، وهو السؤال الذي لا بدّ منه، والمجلس تعرّض لنكبة قوية نتيجة فقدان الكيان المادي بعد سيطرة قوات النظام على منطقة المرج، إضافة إلى فقدانها أيضاً جميع سجلاتها، وعدنا إلى نقطة الصفر بعد عام من الانطلاق.

ونحاول الآن التواصل مع مؤسسات إغاثية ومنظمات إقليمية لتأمين الدعم للمجلس،

خاصة أن المحافظة لم تقدّم للمجلس أي مبلغ مادي منذ تأسيسه.

كيف تتعاملون مع مشكلة إيواء المهجرين؟
شكل المجلس المحلي خلية أزمة لمواجهة موجة التهجير الكبيرة في منتصف هذا العام، خاصة بعد سيطرة قوات النظام على القطاع الجنوبي، وهو ما أدّى إلى نزوح جميع العائلات، وازداد الأمر سوءاً مع تقدم النظام من الجهة الشرقية، وبالتالي أصبحت أغلب بلدات المرج تحت سيطرته، وما تبقى من بلدات تحت سيطرة المعارضة هجرها سكانها لشدة القصف.

وعمل المجلس المحلي على إنشاء مكتب خاص بالإيواء، مهمته تنسيق الجهود مع المجالس المحلية في القطاع الأوسط وقطاع دوما، لتأمين سكن للعائلات المهجرة، ولكن قلة الإمكانيات المادية وقلة تفاعل المجالس معنا، لم يجعل المكتب يأخذ الدور الملقى على عاتقه بتغطية المهجرين بالكامل.

واستطاع المجلس تأمين 350 عائلة من أصل 11200 عائلة، وهو رقم صغير جداً أمام حجم الكارثة.

ماذا عن المساعدات الأُممية؟

عندما قررت الأمم المتحدة تقديم مساعدات غذائية لمنطقة المرج، عمل النظام على تجميع من نزح من سكان المرج إلى العاصمة ويقدرّون بثلاث عدد سكان تلك البلدات، ووضعهم في مدينة جرمانا ضمن مظاهرة ليثبتّ للأمم المتحدة أن سكان منطقة المرج هم خارج الغوطة وموجودون في جرمانا، وأن من تبقى في المرج هم المسلحون فقط حسب زعمه، وتم بالتالي حرمان المنطقة من المساعدات.

وكنا نتمنى أن تتعامل المجالس المحلية بطريقة أفضل مع موضوع المساعدات الأُممية؛ فالجميع يعلم الحاجة الماسة لسكان المرج لهذه المساعدات، ومع ذلك لم يتفاعل إلا المجلس المحلي لبلدة سقبا مع الأمر، فوزّع المساعدات

على جميع القاطنين بالتساوي، وتفاعلت بعض المجالس مع الموضوع ولكن بطريقة أقل.

ما أهم الصعوبات التي تواجهكم؟

تتمثل الصعوبات في غياب الكيان المادي للمجلس، والذي يشتت عمله ويفقده الكثير من قيمته، إضافة إلى قلة أو انعدام الدعم من المحافظة، علماً أنها تقدّم لغيرنا الكثير، فضلاً عن قلة تفاعل المجالس المحلية معنا. ومن الصعوبات التي تواجهنا أيضاً، توزّع سكان المرج على كامل مساحة الغوطة الشرقية مما يسبب إرباك كبيراً لنا.

كيف ترى مستقبل الغوطة؟

سيكون التهجير الذي اعتدنا عليه هو النهاية، إذا بقيت طريقة تعاطي الفصائل مع الأمور على حالها، لكني متفائل أن الأيام القادمة ستكون أفضل والغوطة تمتلك الكثير، ولكن لا بدّ من جسم جامع يوحد الجهود لتكون في خدمة المعركة المصيرية التي تنتظرنا.

ريف دمشق: حبات عقدٍ تتهاوى توالياً

بعد أن كانت الافتراضات والتخمينات لا تتعدّى عملية التغيير الديمغرافي منطقة السيدة زينب بريف دمشق لوجود المقام فيها، تحوّلت العملية، بشكل سريع، إلى واقع على الأرض لا يرتبط بزمن أو مكان، بل أصبحت تستهدف جميع الأماكن في سوريا، وتحديداً في محيط العاصمة دمشق.

غياث أبو الذهب صحفي سوري مقيم في الغوطة الشرقية

أصبحت خطط قوات النظام وإيران منصبة في هذا المجال مع اختلاف الفارق في الأهداف، لكن الاشتراك بالنتيجة جعلهما يعملان معاً على إحداث تغيير سكاني حقيقي يمضي بخطوات واضحة ومكشوفة للجميع، وليست، كما يدعي البعض، أوهاماً لا أساس لها على الأرض. لم تكن عملية التهجير هذه مباشرة ولحظية، وإنما كانت نتيجة حتمية لتطوّرات الأحداث على الساحة السورية، وهي في الواقع نتاج سبّ سنوات من التخطيط وتهئية الظروف للوصول إلى هذه النتيجة المطلوبة.

والخطة تشمل سوريا بالكامل لكنها تظهر بشكل جليّ في محيط العاصمة دمشق، نظراً للأهمية الاستراتيجية والسياسية لها. وصل النظام إلى إنهاء المرحلة الأولى في الريف الغربي لدمشق، والذي تتساقط بلداته كحبات عقد انقطع خيطه، وكان داريا هي ذلك الخيط الجامع لتلك الحبات الضعيفة.

أسباب تهوي مناطق الريف الغربي للعاصمة دمشق:

1- الحصار الطويل الذي تعرّضت له هذه البلدات، ما أفقدها القدرة على الثبات

سيزول مع الزمن.

وتشمل المرحلة الأولى، نزع الأنياب والقضاء بشكل تام على أي بؤرة تشكل تهديداً مباشراً للعاصمة، ليتمّ بعد فترة تحويل الأثرية إلى أقلية بعد ترغيب أو ترهيب، ولكل منطقة خصوصيتها في الأسلوب المتبع. عملية جس للنبيض في مدينة التل وحي برزة على ما يبدو فإن حيّ برزة الدمشقي ومدينة التل الواقعتين شمالي العاصمة دمشق، هما الوجهة المقبلة، ويظهر ذلك من خلال عمل النظام على جسّ نبض المنطقتين بطريقتين مختلفتين، فألقى منشورات في مدينة التل يدعو فيها من سمامهم «الإرهابيين» إلى تسليم السلاح والعودة إلى حضن الوطن وتجنّب المدينة الموت

والدمار الذي ينتظرها في حال الرفض. أما في برزة فالوضع مختلف تماماً؛ فموقعها الاستراتيجي المهم يجعل النظام يتبع أسلوباً مختلفاً بالاعتماد على بعض الفصائل الموجودة بالحي وتحويلها إلى لجان شعبية، وهنا عمل النظام على بثّ الشائعات عن تعديل بنود الاتفاق وترحيل كل من يرفض إلى إدلب، وطبعاً لا يستطيع تحقيق ما يريد إلا إذا فصل برزة عن القابون، وذلك بتعديل بنود الهدنة السابقة.

المعادلة الأصعب

لعل الوصول إلى المرحلة الأولى في حيّ برزة، هي بمثابة السمار الأول في نعش الغوطة الشرقية، والتي ستكون من أصعب

المعادلات على قوات النظام، نظراً لقربها الشديد من العاصمة دمشق؛ فحيّ جوبر الواقع تحت سيطرة قوات المعارضة لا يبعد عن ساحة العباسيين سوى بضع مئات من الأمتار، والأمر الثاني هو عدد السكان الكبير الذي يصل إلى 350 ألف، إضافة إلى وجود عدد كبير من المقاتلين يتجاوزون الـ 20 ألفاً، باستثناء جبهة فتح الشام، وامتلاكهم العتاد الثقيل. ولكن الواقع يظهر أن طريقة تعامل قوات النظام مع الغوطة الشرقية ستكون شبيهة نوعاً ما بالتعاطي مع حلب، من خلال الاعتماد على العنف المفرط وسياسة الأرض المحروقة لإجبار المدنيين على النزوح.



أحد مساجد جنوب دمشق
20 تشرين الأول 2016
عدسة شهاب دمشقي

بسبب فوضى بيع الدواء.. مديرية صحة إدلب تطلق الإنذار الأخير لصيدليات المدينة



شهد الواقع الطبي في مناطق المعارضة شمال البلاد تدهوراً ملحوظاً، في ظل غياب الرقابة وانتشار الفوضى، حتى أضحت مهنة بيع الدواء في الصيدليات مهنة من لا مهنة له، وباتت ظاهرة منتشرة في محافظة إدلب، ما دفعت مديرية الصحة الحرة في إدلب إلى إنذار كل الصيدليات المخالفة للإنذار الأخير قبل الإغلاق، على أن يعاقب من يستمر بالمخالفة بالحبس ودفعة مبلغ 500 دولار أمريكي.

أدى إلى تعرض الطفل لحالة حرجة قد تنتهي بالوفاة، وهنا أوضح أحمدو أنه «تم وضع خطة مع معبر باب الهوى لضبط دخول المنتجات الطبية، وقد تم تفعيل هذه الاتفاقية من خلال الرقابة على موضوع دخول الأدوية والمنتجات الطبية بشكل كامل من معبر باب الهوى».

ويبلغ العدد التقديري للصيدليات في محافظة إدلب 700 صيدلية، فيما بدأت عملية إحصاء الصيدليات المخالفة في عدة مناطق بشكل متسلسل، وتم رفع الإنذارات للمخالف منها، فيما تستمر خطة الإغلاق لمدة شهر ونصف، لتشمل مدينة إدلب وريفها بالكامل.

إنذارات غير فاعلة

بدأت خطة العمل بتقييم الصيدليات والمستودعات المرخصة وغير المرخصة وكشف المخالف منها، وبعد ذلك صدر إنذاران على مدار الأشهر الماضية عن طريق مديرية الصحة، ولكن كانت نتائجه غير مرضية لعدم استجابة الصيدلية لقرار الإغلاق، وضعف متابعة الأمر من قبل مديرية الصحة بسبب عدة تغيرات إدارية طرأت على مجلس إدارة المدينة المسؤول عن الأمر.

ما دفع مديرية الصحة إلى توجيه إنذار

وتعمل مديرية صحة إدلب من خلال مكاتبها المختصة على الاهتمام بالواقع الطبي في إدلب، عبر تأمين الدعم والأجهزة الطبية والمخابر الكيميائية، إضافة إلى قسم الرقابة الدوائية الذي يعمل على الحد من ظاهرة تجارة الدواء ومراقبة المستودعات وضبط المخالف منها.

خطة عمل لمكافحة المخالفات

منذ تفعيل مديرية الصحة الحرة في إدلب، اعتمد قسم الرقابة الدوائية على خطة عمل، شملت قراءة لوائح الدوائي، ومدى توفر الأدوية في السوق المحلية، والبحث عن مصادر تلك الأدوية، ويرى مدير الرقابة الدوائية الدكتور علاء أحمدو في حديث خاص لسوريتنا أن مصدر الدواء الرئيسي من معبر باب الهوى «هي معامل المنصورة بحلب، ومعابر النظام، وبعد قيام قسم الرقابة الدوائية بجولة ميدانية، تم العثور في السوق المحلية على صيدليات مخالفة يعمل بداخلها أشخاص غير مهنيين، ما يؤدي إلى آثار سلبية نتيجة الإغراء الخاطئ للأدوية».

وفي هذا الصدد تلقت مديرية الصحة العديد من الشكاوي، كان أبرزها إعطاء مطهر يُؤخذ بشكل محلول موضعي، ما يُعطى للطفل بشكل جهازي قموي، ما

قطعاً للأوراق، وإنما هو تأكيد على ضرورة ممارسة مهنة الصيدلة بالطريقة الشرعية والقانونية الصحيحة».

وتضم مديرية الصحة ضمن وحدات الرقابة الدوائية، وحدة الرقابة الصيدلانية، والتي ستتابع الأمر مع إدارة المدينة ومع القوى التنفيذية الأمنية العاملة على الأرض في كامل محافظة إدلب، وسيتم تطبيق القرار بالتعاون مع إدارة المدينة، التي أعلنت عن تطبيق القرار في كامل المحافظة، وهنا تحدث أحمدو عن «وجود طرق عدة لتطبيق القرار، منها: حصر الحواجز ومنعهم من إدخال الأدوية إلا للمستودعات والصيدليات المرخصة».

مستثمر إحدى الصيدليات لسوريتنا: «صحيح أنني لا أملك شهادة تخولني ممارسة مهنة الصيدلة إلا أنني أتمتع بخبرة طبية قديمة، ولم أفع بأي خطأ حتى يومنا هذا، وقرار مديرية الصحة فيه الكثير من الظلم بحقنا».

لكن مدير الرقابة الدوائية برّر القرار قائلاً: «إن مدينة إدلب لم تصل إلى مرحلة عجز في عدد الصيدليات، حيث يوجد عشرون صيدلية، وسبعة منهم مخالفون، والجميع يعلم أن الصيدلية مهما كان عددهم قليلاً، قادرون دائماً على تغطية المناطق دوائياً، لذلك فإن إغلاق الصيدليات المخالفة ليس

أخير بإغلاق الصيدليات المخالفة، كما يشمل الإنذار المستودعات المخالفة، وهي مستودعات الأدوية التي يفتتحها شخص غير اختصاصي، ويكون الهدف الأساسي تجارة الأدوية، لذلك يجب أن تكون تجارة الأدوية باسم صيدلاني مختص لتجنب الوقوع في الأخطاء».

ردود متباينة

قرار إغلاق الصيدليات المخالفة أثار سخط العديد من العاملين في هذه المهنة، ووصف البعض القرار بأنه نوع من المغالاة وقطع للأوراق، حيث قال يامن صبيحة

التربية الحرة ترفض كتب اليونسيف للتعليم الذاتي

عقدت مديرية التربية في ريف دمشق ندوة مشتركة مع مجلس المحافظة ورؤساء المكاتب التعليمية في الغوطة الشرقية، لمناقشة موضوع كتاب الطالب، والنقص الكبير فيه، ومسألة توزيع كتب التعلم الذاتي، التي أدخلتها اليونسيف مع قافلة المساعدات مطلع تشرين الأول، وتعتمد على التعلم بدون معلم وبالاعتماد على الكتاب فقط، وهي معدة من قبل الأمم المتحدة للمناطق التي تفتقد وجود أي نظام تعليمي.

وتم عرض الكتب على اللجنة التربوية في المديرية، التي بيّنت أنها لا تصلح للعملية التعليمية، خاصة كتب الحلقة الأولى: فهي تعتمد الحفظ والتذكر ولا تنمي أية مهارة للإبداع أو التفكير، بحسب اللجنة.

من جهته، أكد نائب رئيس الحكومة المؤقتة ومحافظ ريف دمشق، أكرم طعمة أن الحكومة اتخذت قراراً بمنع توزيع كتب التعلم الذاتي لما فيها من إساءة للعملية التربوية، ونسف لجهود مؤسسات عاملة على الأرض، فالكتاب يحتوي اعترافاً بحكومة النظام كحكومة شرعية، ولا يعترف بجهود الحكومة المؤقتة على الأرض، بحسب طعمة.

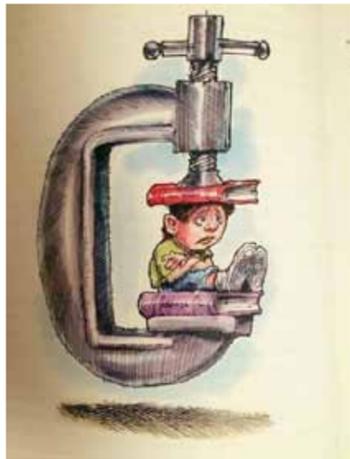
وأكد مدير تربية ريف دمشق الحرة، عدنان سليك، أن النظام منع إدخال أي كتاب إلى الغوطة الشرقية منذ عام 2012، والنقص يطل كل الصفوف والمرحلت التعليمية، ولا تغطي الكتب الموجودة 15% من احتياجات الطلاب، وهذا ما يعقد العملية التعليمية، ويؤدي إلى شرخ بين الطالب والمعلم، ويضعف المتابعة الصفية والمنزلية.

العملية التعليمية في الغوطة الشرقية بين الخاص والعام

المدرسين، بل شملت الطلاب أيضاً، وهذا الأمر يؤدي إلى إفراغ التعليم العام من المدرسين والطلاب المتميزين، ما يؤثر في مستوى التعليم العام ويؤدي إلى فقدان الثقة فيه، خاصة أن المدارس الخاصة عدد طلابها أقل، وبالتالي تهتم أكثر ونتيجة اعتمادها على الدعم الخارجي فهي تقدم وجبات للطلاب وتعتمد على أساليب التدريس الحديثة ووسائل الإيضاح والمخابر التي تجذب الطلاب، إضافة إلى العناية بالقيم والسلوك والمواهب لدى الطلاب، وتركيزها على الدعم النفسي له.

في المقابل تفتقد المدارس الخاصة القدرة على استيعاب كل طلاب الغوطة الشرقية، إضافة إلى اختلاف معايير التعليم واختيار المدرسين، وهذا ما يربك العملية بشكل كامل مع القطاع العام.

وبحسب إحصائيات مديرية تربية ريف دمشق الحرة، فقد بلغ عدد المدرسين في القطاع العام 2437 مدرس لـ 1430 شعبة تدريسية، بينما استقطب القطاع الخاص 1056 مدرساً لـ 335 شعبة تدريسية.



راتب المدرسين في التعليم العام حوالي 70 دولار بالشهر، فيما يتجاوز الراتب في بعض المؤسسات الخاصة 150 دولاراً.

من جهته مدير التربية عدنان سليك قال لسوريتنا: «إن توجه المدرسين نحو التعليم الخاص بسبب الوضع المادي، سبب لنا القلق كثيراً، ونسعى لوضع خطة مالية مشتركة لحل المشكلة».

أما رئيس المكتب التعليمي لبلدة حمورية بلال رمضان، فقد ألقى اللوم على مديرية التربية في مسألة انخفاض رواتب التعليم العام، وأوضح أن ضعف الرواتب «سبب حالة من الإحباط لدى مدرسي القطاع العام، فهم يمتلكون الشهادات ويقدمون أفضل ما يمكن بأقل الرواتب».

واستطاعت مديرية التربية إيجاد حل مقبول بفرض ساعات مخصصة للتعليم في القطاع العام على مدرسي القطاع الخاص، ولكن نقطة الضعف فيه انعدام القدرة على المحاسبة فلزامه أدبي.

مزاي وسلبيات التعليم الخاص

لم تقتصر المدارس الخاصة على استقطاب

المعايير وتستكمل الأوراق الثبوتية، وأية مؤسسة لا تلتزم بالحصول على الترخيص فلن يعترف بالشهادة التي تقدمها. وتعتمد أغلب المدارس الخاصة على المناهج المعتمدة من قبل مديرية التربية، وهذه المناهج نفسها التي تعتمدها مدارس النظام مع بعض التعديلات في مواد اللغة العربية والتاريخ، والغاء بعضها كمادة التربية القومية. من جهته أكد مدير إدارة مجموعة «أمال التربوية الخاصة»، حسن الباشا لسوريتنا أن المادة العلمية «مشتركة مع مديرية التربية، لكن يتم إثرائها عبر أساليب عرض جديدة ووسائل إيضاح، بما يساعد على إيصال المعلومة للطلاب بأبسط طريقة».

التعليم الخاص يغري المدرسين بالرواتب

تستقطب مؤسسات التعليم الخاص الكوادر المتميزة من التعليم العام عن طريق الإغراء بالرواتب، ويزداد هذا الأمر في ظل الحصار الذي تعاني منه الغوطة الشرقية وانخفاض رواتب التعليم العام، ويصل الفرق بالرواتب في بعض الأحيان إلى الضعف، فمتوسط

تعرض النظام التعليمي في الغوطة الشرقية لفترة من الانقطاع، خلال معارك سيطرة قوات المعارضة على الغوطة الشرقية في نهاية 2012 وبداية عام 2013، وأعطى هذا الانقطاع في العملية التعليمية الفرصة للمؤسسات التعليمية الخاصة للدخول في النظام التعليمي، وحاولت أن تكون الطرف الأقوى فيه.

ظهر التعليم الخاص في الغوطة بعد انقطاع العملية التعليمية ليقوم بدوره كبديل، وظهرت بعض المدارس الخاصة، التي اعتبرت ربحية بالدرجة الأولى كالتعليم المجاور أو استغلال الدعم لتعليم خيري، كما ظهر تعليم خاص مرتبط بمنظمات مستقلة عن مديرية التربية، وتعتمد مناهج خاصة بها وهي موجهة بالغالب نحو فئة الأطفال.

تراخيص لضبط العملية التعليمية

تعترف النسبة الأكبر من المؤسسات التعليمية الخاصة في الغوطة الشرقية بمديرية التربية وتتعاون معها بمختلف المواضيع التعليمية والتربوية. وحول طبيعة هذه العلاقة، أكد رئيس دائرة التعليم الخاص في مديرية تربية ريف دمشق منير عبد العزيز لسوريتنا أن النظرة «هي تكاملية بين المديرية والتعليم الخاص»، مضيفاً «إن العلاقة ليست أعلى بأدنى، بل هي علاقة في المستوى نفسه».

من جهة أخرى تسعى مديرية التربية إلى فرض تراخيص على مؤسسات التعليم الخاص، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى وقت، ولن يتم بين يوم وليلة، حتى تتمكن من تحقيق

لجنة إعادة الاستقرار تزيل آثار «تنظيم الدولة» من بلدات شمال حلب

شُرعت «لجنة إعادة الاستقرار» بالعمل على إزالة آثار حكم تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) من البلدات والقرى التي خسرها شمال حلب ضمن عملية «درع الفرات».



تأمين فرن الي لقرية السويدية جنوبي الحسكة | لجنة إعادة الاستقرار

وذكرت اللجنة أنها ضلعت في عمليات «إزالة الأنقاض والركام من شوارع مدينة الراعي، التي لا يمكن الدخول إلى بعض طرقاتها حتى اللحظة، بسبب الأنغام»، مضيفاً أنها عملت «على تأمين أبسط مستلزمات الحياة في المناطق المحررة من تنظيم داعش، حيث وفرت جراراً مع عربة مقطورة لمجلس كجبريسن المحلي للقيام بأعمال النظافة في القرية، وأعدت طلاء الجدران المتشحة بالسواد وإزالة آثار التنظيم هناك، وتغيير ملامح البلدة»، حسب ما ذكرت في بيان.

نهب وتخريب متعمد

وأشارت اللجنة إلى أن عناصر التنظيم عندما ينسحبون من قرية ما يقومون عادة بنهب البنية التحتية من أفران وأجهزة ومعدات ومولدات كهربائية، وما لا يستطيعون نهبه يقومون بحرقه، لذا سعت إلى تأمين فرن آلي لقرية السويدية جنوبي. وأهّمت عدداً من الجرارات الزراعية مع «التريلات» (مقطورة)

وبحسب المصدر فإن اللجنة «تزور المراكز السكنية المحررة، وتعدّ تقارير مفصلة عن الوضع الراهن للبنية التحتية والأضرار الموجودة، وتضع مشاريع الترميم ومقترحات عاجلة لتأمين عودة السكان، كما تساعد في تأسيس المجالس المحلية لإدارة هذه المناطق، وفور إعلان هذه القرى آمنة والسماح بعودة المدنيين يبدأ تنفيذ هذه المشاريع».

غرفة طوارئ إعزاز

ومع تدفق نازحي ريف حلب الشمالي، نتيجة تصاعد الأوضاع العسكرية، بادرت اللجنة

وبحسب المصدر فإن اللجنة «تزور المراكز السكنية المحررة، وتعدّ تقارير مفصلة عن الوضع الراهن للبنية التحتية والأضرار الموجودة، وتضع مشاريع الترميم ومقترحات عاجلة لتأمين عودة السكان، كما تساعد في تأسيس المجالس المحلية لإدارة هذه المناطق، وفور إعلان هذه القرى آمنة والسماح بعودة المدنيين يبدأ تنفيذ هذه المشاريع».

إلى تشكيل غرفة طوارئ إعزاز لمساعدة النازحين وعقدت اجتماعات عمل مع المنظمات الإنسانية العاملة لتنسيق جهودها في هذا المجال، في محاولة لسد الثغرات والنواقص في العمل الإنساني، فعمدت في هذا الإطار إلى توزيع 235/ دورة مياه على المخيمات العشوائية، وتأمين صهاريج مياه، لتخديم ما يقارب 2100 عائلة في البساتين المحيط بمدينة إعزاز، كما بتسيير رحلات مجانية للعائلات النازحة المحتاجة، والتي تريد الانتقال إلى ريف حلب الغربي عبر عفرين، وكذلك ساعدت بانتقال الأشخاص من الريف الغربي إلى الريف الشمالي، وفق المسؤولين فيها.

وسبق أن عملت اللجنة على إجراء دراسة وتقييم شامل للبنية التحتية في القرى والبلدات المحررة من تنظيم «داعش» من ناحية الماء والكهرباء ووضع الطرق والمدارس والمنشآت الأخرى. يشار إلى أن «لجنة إعادة الاستقرار» تتبع لمجلس محافظة حلب الحرة، ولكنها تنفذ جميع أنشطتها معتمدة على كوادرها وبالتنسيق والدعم من المنظمات الإغاثية، وتأسست بقرار من مجلس حلب الحرة في كانون الأول العام الماضي، وتضم بين صفوفها مختصين من كل المجالات يرأسها منذر سلال.

إنجاز مشروع المياه في التوامة ينهي سنوات من الخلاف

أنهى المجلس المحلي في قرية التوامة بريف حلب الغربي، أعمال تنفيذ مشروع إعادة تأهيل شبكة المياه في القرية بالتعاون مع مجموعة عمل الأمان المجتمعي ومركز الشرطة الحرة، حيث ساهم المشروع في الحدّ من النزاعات التي شهدتها القرية على مدار سنوات.



خلاف طويل على المياه

وشهدت بلدة التوامة طوال السنوات الماضية خلافات ونزاعات بين أهالي البلدة، ترجع إلى ما قبل الثورة، وتركز جوهر تلك الخلافات حول النزاع على المياه، ومن له الأحقية أولاً باستجلاب الماء إلى أرضه وبيته، ووصلت درجة الخلاف إلى شجارات أسقطت ثلاثة قتلى من أهالي القرية. وفي ظل غياب الأمن والرقابة على المياه، قامت بعض العائلات التي تسكن قرب خط الضخّ الرئيس بعمل تجاوزات على الشبكة، وذلك بسبب تشغيل المولدة لساعات قليلة غير كافية من أجل ملئ خزانات القرية وتزويدها بالمياه، ما أدى إلى اندلاع اشتباكات بين العائلات مرة أخرى، وتم التعدي على شبكة الضخ وإتلافها.

وفي كل مرة ينشب فيها خلاف كانت الشرطة الحرة في القرية تتدخل، من خلال إلقاء القبض على متسببي الخلاف وإحالتهم إلى المحكمة، لكن هذا الإجراء لم يجد نفعاً واستمر الخلاف بين أهالي القرية. ما دفع الشرطة الحرة إلى التفكير بحل جذري لهذه المشكلة، فاجتمعت بوجهاً للبلدة وأعضاء المجلس المحلي، وتمت مخاطبة المنظمات الداعمة لتنفيذ مشروع للمياه، وبالفعل حصلت الاستجابة وتم تنفيذ المشروع.

بدأ تنفيذ المشروع في مطلع آب الماضي، وبعد حوالي شهرين ونصف من العمل، تم إنجازه في الخامس والعشرين من تشرين الأول الحالي. وقال رئيس المجلس المحلي في التوامة بكرى عرب: «إن المشروع شمل إجراء إصلاحات فنية لشبكة المياه بطول 1550 متراً، إلى جانب ترحيل الأنقاض، وإصلاح مكان الحفريات التي نتجت خلال تنفيذ المشروع، إضافة إلى بناء خزان للمياه بارتفاع 11 متراً، وسعة 40 متراً مكعباً. وتسلم المجلس 7920 ليترًا من المازوت الممتاز لتشغيل مولدة البئر، بهدف ضخ المياه إلى الخزان ثم إلى الشبكة، التي تمّ تجريب خطوط الضخّ والإسالة الجديدة فيها.

دور فاعل للشرطة الحرة

في حين قال رئيس مركز الشرطة الحرة في التوامة النقيب مهند أبو عبدي لـ «سوريتنا»: «كان للشرطة الحرة دور بتنظيم وتحويل السير عن مكان العمل والتعاون مع الجميع لإنجاح المشروع، إضافة إلى دور عناصر الشرطة في الحفاظ على سلامة أهالي القرية وكادر المشروع، حيث كانت تتولى مراقبة حركة الطيران، وفي حال اقتراب الطيران من القرية كان عناصر الشرطة يقومون بإبلاغ عمال المشروع للتوقف عن العمل والاختباء، إضافة إلى قيامهم بفض تجمعات الأهالي، تجنباً لوقوع أي مجزرة».

المجلس المحلي لمدينة إعزاز يحاول تخفيف العبء عن مرافق المدينة



نفذ المجلس المحلي لمدينة إعزاز بريف حلب الشمالي، عدداً من المشاريع على الصعيد الخدمي والإغاثي، منها افتتاح كراج إعزاز الموحد، وتعميد خط مياه بطول 4 كم، ضمن حملة صيانة للأرصفة وشبكة الصرف الصحي، إلى جانب توزيع 2145 سلة غذائية للنازحين والمحتاجين، في محاولة لتخفيف الضغط عن مرافق المدينة.

وقال رئيس المكتب الاقتصادي بالمجلس، شادي خليل، لـ «سوريتنا»: «إن المجلس المحلي افتتح كراج إعزاز الموحد، وذلك بغية احتضان جميع المركبات الصغيرة داخله والقضاء على الكراجات العشوائية بالمدينة، والحفاظ على أمن وسلامة المواطنين داخلها»، مضيفاً «إن الشرطة الحرة خصصت مفرزة للحفاظ على أمن الكراج تعمل على مدار الساعة».

وأوضح خليل أن المجلس المحلي، وبالتعاون مع منظمة «ميرسي كوربيس» «نفذ مشروع حفر وتركيب خط مياه بطول 4 كم من قرية معرين إلى مدينة إعزاز، وذلك للتخلص من التصدّعات الحاصلة في الخط القديم، والتي كانت تساهم في ضياع قسم من المياه عبر التسرب قبل وصولها إلى الأهالي في المدينة»، مشيراً إلى أن المجلس «يقوم، استجابة لشكاوى المواطنين، بصيانة بعض خطوط الصرف الصحي، والتي تأثرت نتيجة القصف الجوي لطيران النظام، إضافة إلى حملة صيانة للأرصفة في الطرق الرئيسية وإعادة طلائها من جديد، بهدف تجميل شوارع المدينة».

وتابع رئيس المكتب الاقتصادي «المكتب الإغاثي بالتعاون مع منظمة الـ «وورد فينج»، وزعت 1345 سلة غذائية في منطقة

إعزاز، حيث شمل التوزيع كلاً من النازحين والفقراء المحتاجين من أبناء المدينة، إلى جانب توزيع 800 سلة غذائية بالتعاون مع منظمة الإحسان».

ويعتبر المجلس ثاني أهم مجلس محلي بعد مجلس محافظة حلب الحرة؛ فقد تعرّض لضغوط كبيرة بسبب وفود حوالي نصف مليون شخص إلى مدينة إعزاز وريفها، بعد تصاعد العمليات العسكرية في الريف الشمالي، إضافة إلى وصول العائلات الهاربة من مناطق سيطرة تنظيم «داعش»، لذا يعمل المجلس - من خلال تقديم خدماته للأهالي والنازحين حولها وفي المناطق المجاورة التي تنتشر فيها المخيمات - على تخفيف العبء عن مرافق المدينة. ويتألف المجلس من عدة مكاتب أهمها المكتب الخدمي، ويشرف على إصلاح الطرق

مشروع إصلاح خطوط المياه في أحياء حلب الشرقية

مشروع حمل اسم «إرواء 1»، وخلال تنفيذ المشروع واجهت فرق الصيانة العديد من الصعوبات، ولا سيما ضعف الخبرات، وزيادة القصف على المناطق التي تجري فيها أعمال الصيانة، إضافة إلى ضعف الدعم، ورغم تواصل محافظة حلب الحرة مع العديد من المنظمات لإكمال تنفيذ مشروع الإصلاح، ولكن دون فائدة.

عسكر، مساكن هنانو، الحيدرية، طريق الباب، الأنصاري الشرقي، ولكن أعمال الصيانة الخاصة بالمشروع لم تغط سوى نسبة 20٪ من الضرر الحاصل في المدينة». وأكد فضيلة على أن الإدارة العامة للخدمات المسؤولة عن المشروع «سعت إلى إيجاد حلول بديلة للسكان حتى يتمّ تخديم الأحياء الشرقية المحاصرة، من خلال ستة مناهل في منطقة النيرب تعمل على تعبئة الصهاريج في

أعلنت الإدارة العامة للخدمات في محافظة حلب قبل نحو شهر، مشروع إصلاح الخطوط العامة والرئيسية للمياه في أحياء حلب الشرقية، بعد تضررها نتيجة قصف الطيران الروسي، وذلك بهدف التخفيف من أزمة المياه على أهالي مدينة حلب المحاصرة. وأشار رئيس مجلس محافظة حلب الحرة محمد فضيلة لـ «سوريتنا» إلى أن أبرز المناطق التي يشملها المشروع «هي: الشعار، قاضي

بين الإدارة الذاتية والنظام: جنوب الحسكة وشرقها يشهدان واقعاََ خديماً متبايناً

للحسكة «يشهد حالة منافسة بين وزارة التربية التابعة للنظام وبين الهيئة التابعة للإدارة الذاتية» الكردية، نتيجة محاولة كل منهما فرض مناهجه على طلاب الصفوف الستة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي». وأضاف العلي «إن الكوادر التابعة للنظام تشرف على الصفوف التي كانت تسمى سابقاً «المرحلة الإعدادية وما فوقها»، بينما تتدخل كوادر الإدارة الكردية في تعليم طلاب التي كانت تسمى «المرحلة الابتدائية»، حيث فرضت الإدارة معلمين يتبعون لها وخضعوا من قبل لدورات تعريفية بالمنهاج الجديد لديها، لكنهم لم يوزعوا المنهاج الكروي حتى الآن». في حين أبلغت مديرية التربية في الحسكة التابعة للنظام، بعض المعلمين في المنطقة بضرورة فتح المدارس بعد الظهر، والتدريس وفق منهاج النظام، وذلك عبر تجميع طلاب عدة قرى في مدرسة واحدة.

واقع صحي جيد

زادت حالات الإصابة بالإسهال بين الناس والأطفال، وتحديداً في مناطق تل حميس وتل براك، وسط انخفاض في أسعار الأدوية في عموم الريف الجنوبي والشرقي، مع تتابع وصول دفعات من الأدوية إلى مطار القامشلي الدولي، قادمة من العاصمة دمشق، ولكنها ما زالت أعلى سعراً من الفترة الواقعة قبل انقطاعها. وقال مصدر طبي لـ سوريانا «إن فرقا صحية تابعة للنظام مستمرة في تنفيذ حملة لقاحات ضد شلل الأطفال في المنطقة»، مشيراً إلى أن الوضع الصحي في مدينة الشدادي «يعد جيداً؛ فالمشفي الوطني يقدم خدمات طبية أولية، فيما يقدم مستوصفاً شدادي وعبدان للقاحات». ولفنت المصدر في حديثه إلى أن المراكز الصحية في بلدات الحداية والغرب والعريشة في ناحية العريشة بالريف الجنوبي، تعمل على توفير اللقاحات الدورية فقط.

يعاني أهالي مناطق جنوب الحسكة وشرقها، من صعوبات تزيد حياتهم قسوة، في ظل نقص مياه الشرب والخدمات وتراجع قطاعي التعليم والصحة في تلك المناطق شبه الصحراوية التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية» التابعة للإدارة الذاتية الكردية منذ بداية العام الحالي.



مقاهي الإنترنت الفضائي، بحجة الضرورات الأمنية في عموم الريف الجنوبي للحسكة، مع وصول تغطية لشبكة المحمول في العريشة، في حين تتوفر في ناحية تل حميس في الريف الشرقي للحسكة اتصالات خلوية عبر الشبكات العراقية والتركية والسورية، إلى جانب الإنترنت الفضائي والتركي. وفيما يخص التيار الكهربائي، فإنه يصل إلى ناحية تل حميس عبر الخط المدني، بمعدل 6 ساعات يومياً، فيما يصل 3 ساعات إلى مركز ناحية الشدادي، ونحو ساعتين في ناحية العريشة.

ازدواج المناهج التعليمية

أفاد الناشط عبد الملك العلي لـ سوريانا أن القطاع التعليمي في بلدات الريف الجنوبي

تأمين مياه الشرب لأهالي الشدادي

بدأت الإدارة الذاتية الكردية قبل نحو أسبوعين، ببيع مياه الشرب على الأهالي بسعر 100 ليرة للبرميل الواحد، بعد أن أصححت محطة التحلية في مدينة الشدادي، التي دمرها قصف طيران التحالف حين كانت المدينة تخضع لتنظيم «الدولة الإسلامية». وجاء إصلاح المحطة ضمن حملة أطلقتها الإدارة الكردية في السادس من آب الماضي، لتأمين الخدمات الضرورية لأهالي منطقة الشدادي، حيث وصلت تكلفة صيانة محطة التحلية إلى 35 مليون ليرة. وتعمل محطة التحلية حالياً، بمعدل ثماني ساعات يومياً، وتستخدم 15 صهريجاً لبيع المياه للسكان، الذين كانوا يشترون المياه من الصهاريج بسعر يتراوح بين 300 - 400 ليرة للبرميل الواحد من مناطق سيطرة تنظيم الدولة في دير الزور، أو من قرية نفاشة قرب جبل كوكب شرق الحسكة، الخاضعة لسيطرة قوات النظام سابقاً.

خدمات معطلة

وذكر الأهالي ونشطاء من المنطقة، أن شبكة الصرف الصحي معطلة في البلدات الجنوبية، ويتم الاستعاضة عنها بالدفر الفنية والتصريف في العراء، ما يهدد بانتشار الأمراض. أما بالنسبة للاتصالات الخليوية والأرضية، فهي مقطوعة عن منطقة الشدادي، فيما لاتزال وحدات «حمية الشعب» تمنع فتح

مديرية صحة حلب الحرة تستأنف عملها في جرابلس بعد غياب ثلاث سنوات



استأنفت مديرية صحة حلب الحرة عملها في منطقة جرابلس عقب تحريرها في 24 آب الماضي من تنظيم الدولة، والذي كان يمنع عمل الطواقم الطبية التابعة للمديرية في مناطق سيطرته منذ حوالي ثلاث سنوات. أكد الدكتور حسن نيرباني، مشرف المحافظة بمديرية صحة حلب الحرة في تصريح لـ سوريانا، «استئناف المديرية عملها في منطقة جرابلس منذ الأيام الأولى لتحريرها من يد تنظيم «داعش» في الـ 24 من آب الماضي، لاسيما أن المنطقة كانت تفتقر لأبسط الخدمات الطبية».

وأضاف النيرباني «إن المديرية أرسلت الكوادر الطبية إلى جرابلس وعملت على إعادة تأهيل وتفعيل القطاع الصحي، إضافة إلى التنسيق مع المنظمات الداعمة لهذا القطاع، إلى جانب افتتاح مشفى جراحي عام يضم غرفتي عمليات، وغرف استشفاء وصالة إسعاف، ومشفى نسائي يضم غرفة عمليات، وغرفة مخاض، وغرف استشفاء، ومركز طبي يضم عيادات خارجية وصيدلية عامة، وقسم الإسعاف، إضافة إلى ثلاثة مراكز بريف المدينة»، منوهاً بالقول: «إن جميع الخدمات الطبية تقدمها مديرية الصحة بشكل مجاني للمواطنين».

وكانت على رأس أولويات عمل المديرية استئناف حملات اللقاحات الدورية، وقد أعدت خطة لذلك، وفتحت مراكز طبية وجهزت الفرق المختصة لتنفيذ الحملات، كما أمّنت اللقاحات المناسبة كما وتوعداً. ومن جانبه، مشرف مديرية الصحة في منطقة جرابلس ومدير حملة التلقيح فيها

الدكتور ياسر خلاوي، قال لـ سوريانا «إن حملة التلقيح شملت 20 ألف طفل، من عمر يوم واحد وحتى خمس سنوات، حيث بدأت في الخامس من شهر أيلول الماضي واستمرت حتى الخامس عشر من الشهر ذاته، نفذها 20 فريقاً بمعدل 100 طفل في اليوم لكل فريق».

وأضاف الخلاوي «إن المديرية جهزت أربعة مراكز صحية، أحدها في المدينة «العيادات الشاملة في جرابلس»، وثلاثة مراكز في الريف ضمن مستوصفات بلدات الغندورة، وعين البيضة، وأم روثة فوقاني».

وأشار مدير حملة التلقيح إلى أن اللقاحات المقدمة «هي: لقاح الوقاية من شلل الأطفال، ويعطى من عمر يوم واحد وحتى عمر خمس سنوات، لقاح الوقاية من الحصبة ويعطى من عمر ستة أشهر إلى خمس سنوات، اللقاح الخماسي للوقاية من خمس أمراض وهي: «الكزاز، والدفتريا، والسعال الديكي، والهيمنوفيلوس إنفلونزا، والتهاب الكبد»، ويعطى للأطفال من عمر الشهرين وحتى خمس سنوات».

تجدر الإشارة إلى أن قوات المعارضة سيطرت على مدينة جرابلس في آب الماضي، بعد مواجهات مع تنظيم «داعش»، ضمن عملية «درع الفرات»، التي أطلقتها وحدات من الجيش التركي بالتنسيق مع القوات الجوية للتحالف الدولي، بهدف طرد التنظيم من المنطقة الحدودية مع تركيا.

نفاد الوقود يدفع أهالي حلب لتوليد الطاقة



إحدى العنقفات على أطراف نهر قويق لتوليد طاقة تعتمد على إعادة تدوير مخلفات بعض الآلات الأخرى، وتعطي العنقفة 100 أمبير تقريباً تغطي حوالي 100 منزل وتعمل 24 ساعة. الصورة وكالة سمات

الوقت نفسه، ويقول: «لم أصدق ما أرى، بدأنا نرى الكهرباء من جديد، زغردت زوجتي حين رأت الأضواء في البيت من جديد». ويردف «جرأت البنزين المستخرج لتشغيل دراجة نارية، وكانت النتائج ممتازة، لكن أنصح بتصفية البنزين بقطع قماشية ناعمة المسام لإزالة الشوائب، لأنها تؤثر في عمل المحرك وتخفف من استهلاكه في حال وجودها بنسبة عالية».

والذي التي يعطينا في البداية السائل الأقل كثافة وهو البنزين ثم المازوت». ويتابع «أثناء خروج السوائل لاحظت وجود غاز حول نهاية الأنبوب، وقمت بإشعال نار حوله فوجدته يحترق، عندها عرفت أنه نوع من البخار أو الغاز المشبع بالمحروقات، ولكن للأسف أعرف كيف أستثمر هذا الغاز وأجمعه». بعد نجاحه في استخراج المحروقات استطاع بكري في اليوم التالي تشغيل مولدة متوسطة الحجم، استطاعت أن تثير أربعة منازل في

أحد الأشخاص بدوماً ويجب لنا الطريقة». يضيف بكري «قمت بجلب برميل سعة 200 لتر، ووضعته في أعلى موقد حجري، ووصلت معه أنبوب بقطر 10 سم وطول ثلاثة أمتار، وفي داخله وضعت حلزونا من التنك قمت بلفه وتجهيزه بنفسي، وغطيت الأنبوب بقطع من الخيش وبللتها بالماء، بعد ذلك بدأت بإذابة البلاستيك في البرميل، حتى يصل إلى مرحلة التبخر، وبعد ذلك يمر البخار في الأنابيب المبردة، ليبدأ بالتكاثف مجدداً،

مع إحكام الحصار على مدينة حلب خلال الأشهر القليلة الماضية، بدأت المحروقات تنفذ من الأسواق، بعدما كانت الأرصفة تمتلئ بآنها. نفاذ أدى لتوقف شبه كامل لعجلة الحياة، التي كانت تعتمد على مولدات الكهرباء بمختلف أحجامها، مستخدمة البنزين والمازوت كوقود لتشغيلها.

يقول أبو محمد سائق صهريج لـ سوريانا «في السنوات الماضية تعرضنا لحالات حصار، ورغم ذلك كنا نحاطر بأنفسنا ونسلك الطرق الخطرة لنقل المحروقات والغاز للمدينة، أما اليوم فبات الأمر شبه مستحيل، ومن يحاول القيام بذلك، فعليه توقع الموت في أية لحظة».

هذه الظروف القاسية، دفعت السكان إلى البحث عن حلول بديلة مبتكرة، وبدأ الشباب يتواصلون مع السوريين الذين سبقوهم بتجارب الحصار في المحافظات الأخرى للاستفادة من تجاربهم السابقة.

الدراجة الهوائية

أحمد سكر من سكان حي الأنصاري يقول لـ سوريانا: «في أحد الأيام وجدت سيارة محترقة جزاء القصف في أحد أزقة الحي، قمت بفك الدينامو منها وأخذته إلى بيتي، قمت بفحصها وتأكدت من سلامة ملفات النحاس بداخلها، حين كنا صغارا كنا نثبت «دينامو» صغيراً على دولاب الدراجة الهوائية، وعند

المحروقات من البلاستيك

بدوره، يروي تجاربه الأولى مع المحروقات الناتجة عن البلاستيك قائلاً «سمعت أن أهالي دوما يستخرجون المازوت والبنزين من البلاستيك، لم أكن أستخدم الإنترنت حينها، طلبت من ابن عمي مساعدتي ليتواصل مع

موسم قطف الزيتون.. رزق وبهجة ودلعونا..



«التحويش» مهنة للنساء فقط

ممكنة للإفلات من العمل وإطالة الوقت أكثر، لكن أم فيصل وزوجها يرصدنهـن دائماً، ويهددانهـن دائماً باستبدال أي منهن ببديل متوفر دائماً.

ينتهي يوم العمل بعملية جمع الزيتون، التي غالباً ما تتم بأدوات زراعية بسيطة، وبعدها يغلباً بأكياس وينقل إلى مكان «السَّرْب»، وهي العملية الأكثر حساسية، والتي يستغلها صاحب الأرض في عملية الحساب، فسَّرْبُ الزيتون يعني فصله عن الورق والأغصان، التي نزلت أثناء القطف، ويتم ذلك يدوياً على طاولات مستطيلة، على شكل مصفاة، وهذا يعني انخفاض وزن الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأجر.

تدوّن أجور العاملات يومياً في دفتر أبي فيصل، الذي غالباً ما يتهم من قبل العاملات بالنصب والاحتيال، ولا يخلو يوم دفع الأجور من شجار مع عاملة أو أكثر، وينتهي في معظم الحالات بطرد العاملة واستبدالها، إلا أن معظم الفتيات يحتفظن بعلاقة طيبة مع أم فيصل، فهي بعيداً عن كونها ربة عمل، قد تكون نافذة للحصول على زوج مستقبلي، قد ينقدها من هذه المهنة أو يحولها إلى أم فيصل جديدة.

على القطف «أجرة الفتيات الصغيرات بين 500 و1000، والصبية تصل 2000 ليرة يومياً». تقول أم فيصل بلهجة رب العمل المتأفف من أجور عماله.

حال وصول العاملات في اليوم الأول من القطف إلى الأرض، يتم وضع تفاصيل الاتفاق ابتداءً من تحديد حجم وكمية العمل، حتى مواعيد الحضور، والوجبات التي يقدمها صاحب الأرض، كما يشترط توفير الماء النظيف للشرب والشاي بشكل دائم، كما تشترط بعض النساء نوعاً من الحلويات، يقدم في آخر يوم من القطف كنوع من الشكر، أم فيصل ليست راضية عن ذلك، تقول: «لو يعطينا قسم من الزيتون أفضل لنا، لكن سوء المواسم السابقة جعل من أصحاب الأراضي أكثر حرصاً على محاصيلهم».

تشكل أيام القطف فرصة للقاء النسوة العاملات، ويشيع جوٌّ من البهجة والفرح يصنعن من خلال أحاديثهم المستمرة أثناء العمل، منهن من تشيع جوّاً من المرح بالمزاح وتبادل النكات، ومنهن من تغني، ومنهن من تجد متنفساً للشكوى عن هموم حياتها، إلا أنهن يشتركن جميعاً باستغلال أي دقائق

تغمز أم فيصل زوجها، مشيرة إلى إحدى فتيات قطف الزيتون، لم يعجبها أداؤها في العمل، تستبدلها في اليوم التالي بأخرى، هذا العمل يكسب مبلغاً جيداً خلال أيام قصيرة؛ فقطاف الزيتون تحول في الآونة الأخيرة إلى مهنة هي حكر على النساء لانخفاض أجورهم، وصرهم على فصل حبات الزيتون حسب حجمها، وجمعها من بين التراب، وقدرتهن على التفرغ للعمل لساعات طويلة.

قطف الزيتون أو «التحويش» بلهجة أهل البلد، يقودها رجل وزوجته، حيث يقرّر هو الاتفاق والأجور مع صاحب الأرض، وتتولى الزوجة عملية اختيار الفتيات، والاتفاق معهن على الأجور.

تقول أم فيصل: «من أول طلعتها بعرفها إذا نشيطة وتعرف تشتغل أو لا».

المهنة نسائية بامتياز، إلا أن من يقودها رجل، تنحصر مهمته على التفاوض مع صاحب الأرض حول الأجور وعدد ساعات العمل، والتي يبدانها منذ الصباح الباكر حتى مغيب الشمس.

تعمل الفتيات الصغار على جمع حبات الزيتون وفصلها، بينما تعمل الأكبر سناً

تأتي محافظة إدلب في المرتبة الثانية، بعد حلب، من حيث عدد أشجار الزيتون والإنتاج على مستوى سوريا، فهي تملك حوالي 129 ألف هكتار مروى من قبل المزارعين، منها 4.6 ألف هكتار بعلي.

وشهدت زراعة الزيتون اهتماماً بالغاً من قبل أصحاب الأراضي في السنوات الأخيرة؛ فهي مصدر اقتصادي هام، وتؤمن جزءاً كبيراً من قوتهم اليومي، رغم احتياج الأرض لفلحة ثلاث مرات، لتعطي إنتاجاً جيداً. ويبدأ موسم القطف من نهاية تشرين الأول، حتى نهاية كانون الثاني.

بعد القطف، يبدأ عصر الزيتون وتصديره، لكن لم يعد بوسع أصحاب الأراضي تحديد جودة زيتهم، فالنظام كان يقدم تحليل الجودة مجاناً، أما الآن فالتحليل يتم في مختبرات خاصة، فمن يريد أن يبيع إنتاجه من الزيت، يجب أن يرفق شهادة عن التحليل الذي يحدّد كمية الأسيدي الموجودة في الزيت، فكلما كان الأسيدي منخفضاً، ارتفع سعر الزيت، وعند ارتفاعها يصبح الزيت غير صالح إلا لصناعة الصابون.

في هذه الأوقات، يعيش المزارعون والعاملون في أراضي الزيتون طقوس عدة تزين موسم الحصاد، تقوم هنا بالإضاءة على بعضها.

كيف تعمل معاصر إدلب اليوم؟

تنتشر المعاصر في محافظة إدلب المعاصر تاريخياً بشكل كثيف، أغلق بعضها مع تصاعد الأعمال العسكرية، وتعرّض قسم آخر للقصف، والقسم الأكبر منها تعرّض لسرقة شملت المكينات والمعدّات المستخدمة في عصر الزيتون، لكن هذا العام عاود قسم كبير منها إلى العمل، رغم صعوبات كبيرة تواجهها أهمها تأمين قطع الغيار والمحروقات اللازمة للتشغيل.



صحية بالغة، نتيجة أكسدة الزيت مع المعدن المعاد استخدامه، يقول الحاج أبو أحمد: «سوء موسم الحصاد دفع المزارعين إلى استخدام تنك العام الماضي كجزء من توفير النفقات، دون الاكتراث لأضراره البالغة، لكن أنا كصاحب معصرة لا أستطيع التدخل في ذلك».

«البيلون» جزء من الأجر

يختلف الاتفاق حول الأجور بين المعاصر والمزارعين، يفضل الحاج أبو أحمد احتساب سعر تفل الزيتون بعد العصر «البيلون» كجزء من الأجر، يقول «نستخدم التفل في صناعة صابون الغار، وعملية العصر الحديثة قادرة على فصل الزيت عن التفل بشكل كامل، وذلك يؤدي إلى إنتاج صابون جيد»، ويضيف أبو أحمد «عادة ما تكون كمية التفل قليلة، لكنه يشكل جزءاً من أجور العصر».

تحليل الجودة

يذكر أن موسم عصر الزيتون يولد توتراً بين المزارعين وأصحاب المعاصر، فالمزارعون يفضلون عصر موسمهم قبل غيرهم، وبأسرع وقت، فيقار البذار في الأكياس يؤدي إلى فسادها وارتفاع نسبة الأسيدي فيها، يقول أبو أحمد «شرط جميع المزارعين هو الانتهاء من العصر بأسرع وقت، وهذا ما يولد توتراً حتى انتهاء الموسم».

تجريبه عن طريق السكين.

- «المكلس»: يتم نقهه وتكليس به «القطرون»، وهي مادة قلوية تزيل الطعم المر من الزيتون بفترة قصيرة، ويؤكل في موسم القطف حيث إن عمره قصير جداً.

- «المكسر»: عبارة عن زيتون أخضر اللون تم تكسيره عن طريق آلة مختصة، ويتم نقهه في الماء والملح الكثيف ليحفظ لفترات طويلة.

- «العلطون» هو ما تم جمعه من الزيتون الأسود، ويوضع في مكان دافئ مع الملح لأكثر من 15 يوماً حتى يصبح جاهزاً للأكل.

أسماء ودلالات

«قرب عالمصبي.. أبو شوكة.. والمجرح للحشي.. عدي.. عدي.. قرب يا حباب.. قرب قبل ما يخلص..» في إدلب يتداول الناس مسميات شعبية لأنواع الزيتون المختلفة، أكثر من المسميات المعروفة والمتداولة.

«المجرح»، «المكسر»، «المكلس»، «المحشي»، «المعطن»، «التفاحي»، وغيرها من الأسماء، معروفة بين الأهالي، ولكل منها دلالة ومعنى للنوع والمذاق.

- «المجرح»: هو نوع كبير الحجم، يتم

وزيت صفقت وغنيت»، و«الزيت عمود البيت»، ويقال «عمار البيت خبز بزيت». أيضاً قطف الزيتون، يتخلله أغاني شعبية تدندنها النساء أثناء التحويش، اندثر الكثير، تقول أم فيصل إن هذه الأغاني معظمها من التراث الفلسطيني، وتدندن لنا بعضها:

«على دلعونا وعلى دلعونا.. زيتون بلادي أصل ما يكون.. زيتون بلادي واللوز الأخضر.. والميرمية ولا تنسى الزعتر».

«على دلعونا وعلى دلعونا.. بارك يا ربي شجر الزيتون.. زيتون بلادي ما أحلى حباته.. ما أزكى الطعمه وما أغلى أكلاته».



للزيت، و«مين عنود زيت، بيمتلك بيت»، دلالة على الفائدة الاقتصادية منه، ويقال أيضاً في هذا السياق: «خبزي وزيتي عمار بيتي»، و«الطحين والزيت سبعين من البيت»، وإذا عني طحين

دلعونا الزيتون

كثيرة هي الأمثلة الشعبية المتداولة والمتعلقة في زيت الزيتون إلا أن القليل من يعرفها أو يتم تداولها، فكل واحد منها دلالة على حدث أو فكرة، وعندما تقول «إلي أمو مو بالبيت، ياكل خبز وزيت»، تقصد أنه بوجود الزيت وغياب الأم عن البيت، لا يجوع أطفالها، ومن الأمثلة أيضاً «كول زيت وانطح الحيط»، وهي تعبير عن الفوائد الصحية العظيمة

«الزنانة» شهادة الجودة

لا ينتهي موسم قطف الزيتون حتى إقامة جلسات «الزنانة»، وهي: «أكلة شعبية، قائمة الزيت والزيتون بشكل أساسي»، يتباهى الحاج أبو أحمد بنهاية موسم القطف والعصر بحرصه على تقديم هذه الأكلة في السهرات التي يقيمها لأصدقائه ليظهر لهم جودة زيتهم هذا العام.

يقف في المطبخ مشمراً عن ساعديه، وتساعد أم أحمد وبناته، لكنه يحب أن يشرف عليها بنفسه، يفرد الخبز الرقيق والطارخ ويرش عليه كمية وافرة من الزيت، بعدها يوضع في الفرن ليحمر الخبز قليلاً، وأثناء ذلك يكون قد جهز «التتبيلة الخاصة للزنانة»، المكوّنة من الثوم مع النعناع اليابس مخلوطة زيت الزيتون، توضع التتبيلة في وعاء وتخلط مع حبات الرمان الحامض.

يقدم الحاج أبو أحمد لضيفه صحون «الزنانة» مع الزيتون والعلطون، منتظراً منهم الشهادة على جودة زيتهم، ولا تخلو السهرة من شراء بعض الضيوف للزيت بعد تذوقه.



منظمة غول تعلق عملها في كفرديان

أعلن المجلس المحلي في بلدة كفرديان بريف إدلب الشمالي، عن تعليق منظمة «غول» عملها في البلدة إثر خلاف بين السكان عند أحد مراكز تسجيل الشكاوى. وقال مدير مكتب الإغاثة في المجلس المحلي للبلدة ياسر علي لـ سوريتنا: «إن المشكلة بدأت عند تدافع السكان على إحدى مراكز غول لتسجيل الاعتراضات، وتطور الخلاف بين الأهالي إلى شجار عنيف، ما دفع المنظمة إلى تعليق عملها، وبعد أيام قليلة اجتمع المجلس المحلي مع إدارة المنظمة، وتم شرح تفاصيل المشكلة التي حصلت، لتقرر بعدها المنظمة العودة إلى العمل ولكن بشكل جزئي، بعد أن تعهد المجلس المحلي بضمان أمن وسلامة عملية الشكاوى وتنظيمها بشكل أفضل لتفادي الوقوع في العثرات، وما يزال مكتب الإغاثة ينتظر رد المنظمة ليتم بعده تحديد موعد تقديم الشكاوى والاعتراضات».

وبعد عودة المنظمة إلى العمل عقب قرار التعليق، سيقتصر عملها على دعم محطة المياه والنظافة والأفران، على أن يجتمع المجلس المحلي في البلدة مع إدارة المنظمة في أقرب وقت لإعادة دراسة موضوع الاستحقاقات والترتيبات المكتبية.

مدافئ تعمل قشر الفستق في التمانعة

ابتكر أهالي بلدة التمانعة في ريف إدلب الجنوبي، مدافئ تعمل على حرق قشر الفستق الحلبي كحل بديل عن مادة المازوت، التي شهدت أسعارها ارتفاعاً كبيراً مع قدوم فصل الشتاء. وتستهلك المدفأة طنّاً واحداً من القشر سنوياً، والذي يبلغ سعره حوالي 120 دولاراً، وهو أقل من سعر برميل المازوت الواحد، الذي ارتفع سعره بنسبة 38٪ في بعض المناطق، ليبلغ سعر البرميل الواحد 83 ألف ليرة، أي ما يعادل 150 دولاراً أمريكياً تقريباً.

ويتم تعديل مدافئ الحطب أو المازوت، لتعمل على حرق قشر الفستق، ويضاف إليها صندوق مزود بـ حلزون يسحب القشر إلى بيت النار، وفق ما قال أحد الحدادين في البلدة ويدعى إبراهيم. وأضاف إبراهيم: «إنه يعدل مدفأة واحدة يومياً، بكلفة تصل إلى 140 دولاراً»، مشيراً إلى وجود ثلاثة أنواع من الصناديق، وهي: «ستالس» و«توتياء» و«فرميكا».

واعتمد أهالي التمانعة على قشر الفستق، كون هذه البلدة وغيرها من البلدات الموجودة في ريف إدلب الجنوبي، تشتهر بزراعة الفستق الحلبي، لذلك فهذه المادة متوفرة لديهم بكثرة، ويمكن الاستفادة منها في أي وقت.

بعد عامين من الظلام المطبق عاشته مدينة إدلب نتيجة تدمير البنى التحتية وانعدام أبسط مقومات الحياة، شرع النور بالتسلل إليها مع اقتراب الإعلان عن انتهاء مشروع لإنارتها باستخدام الطاقة الشمسية، لتعتبر تلك الخطوة الحل الوحيد لمشكلة انعدام التيار الكهربائي.



هذا المشروع في عدة قرى في ريف إدلب منها «معره حرمة - حاس - كفرنبيل» قبل وصوله إلى مدينة إدلب، وأكد القائمون على المشروع على السعي المتواصل لتطبيقه في كامل مناطق المعارضة.

بداية المشروع

أعدت الدراسة الأولية للمشروع منذ ثمانية أشهر، لتبدأ بعدها فكرة مراسلة ومخاطبة المنظمات العاملة في هذا المجال، وأكد مدير جمعية البر في إدلب القائمة على

بعد انتهاء المشروع، وبدأ واضحاً أنه حقق أهدافه، وبدأت نتائجها تظهر من خلال ازدياد الحركة في الأسواق ليلاً ما أدى لانتشار الأمان، من خلال الحد من عمليات السرقة والسطو على المنازل والمحال التجارية التي كانت تحدث قبل تنفيذ المشروع.

وتحدث عامر كشكش صاحب أحد محلات التعديبات الصحية لـ سوريتنا قائلاً: «غالباً ما تنعدم الحركة السكنية في الأسواق بعد انقطاع كهرباء المولدات، وفي كل ليلة يتعرّض محل للسرقة، أو أحد السكان للخطف، ومع تطبيق مشروع إنارة الطرقات في السوق، باتت الطرقات مكشوفة للجميع، ونستطيع رؤية أي حركة مريبة، فشوارعنا أصبحت أقرب للطبيعية».

وأضاف كشكش «قبل أيام وبعد منتصف الليل، تلقيت اتصالاً هاتفياً يخبرني بمشاهدة عدة أشخاص يحاولون سرقة محلي، والحمد لله تداركت الأمر وتمت ملاحقتهم، فلم يعد أحد يستطيع الاختباء لأن أنوار المشروع تتركز على الزوايا والحارات الضيقة».

بعد طول انتظار.. طرق مدينة إدلب آمنة ليلاً

بعد انتهاء المشروع، وبدأ واضحاً أنه حقق أهدافه، وبدأت نتائجها تظهر من خلال ازدياد الحركة في الأسواق ليلاً ما أدى لانتشار الأمان، من خلال الحد من عمليات السرقة والسطو على المنازل والمحال التجارية التي كانت تحدث قبل تنفيذ المشروع.

وتحدث عامر كشكش صاحب أحد محلات التعديبات الصحية لـ سوريتنا قائلاً: «غالباً ما تنعدم الحركة السكنية في الأسواق بعد انقطاع كهرباء المولدات، وفي كل ليلة يتعرّض محل للسرقة، أو أحد السكان للخطف، ومع تطبيق مشروع إنارة الطرقات في السوق، باتت الطرقات مكشوفة للجميع، ونستطيع رؤية أي حركة مريبة، فشوارعنا أصبحت أقرب للطبيعية».

وأضاف كشكش «قبل أيام وبعد منتصف الليل، تلقيت اتصالاً هاتفياً يخبرني بمشاهدة عدة أشخاص يحاولون سرقة محلي، والحمد لله تداركت الأمر وتمت ملاحقتهم، فلم يعد أحد يستطيع الاختباء لأن أنوار المشروع تتركز على الزوايا والحارات الضيقة».

طرق أكثر أماناً

واجه المجلس المحلي في سراقب بريف إدلب خلال الشهر الحالي العديد من الظروف والعقبات التي أرهقت كاهله، وعلى رأسها توقف الدعم عن مادة الطحين، إلا أنه استمر، رغم ذلك، في تقديم مادة الخبز بعد عدة إجراءات قام باتخاذها، وفي الوقت نفسه أطلق مشروع إعادة تأهيل مداخل المدينة الرئيسية لتسهيل مرور سيارات الإسعاف والدفاع المدني.

مصادر بديلة للطحين

فبعد توقف المنظمات عن دعم أفران المدينة، قام المجلس المحلي بتشغيل الأفران من مخزون الطحين الموجود في مستودعات المدينة، ريثما يتم تأمين الطحين من المنظمة الداعمة أو من منظمة أخرى تدعم أفران المدينة، ما أثر في ارتفاع سعر الربطة، وهذا ما أكده مدير الأفران في سراقب وائل عيبدو بقوله: «كانت الربطة المدعومة تباع بسعر 125 ليرة وبيوزن 1.450 غراماً، أما اليوم فتبيع الأفران ربطة الخبز بسعر التكلفة من المخبز البالغ 180 ليرة وبيوزن 1 كغ، ومع هذا يبقى سعر الربطة مدعوماً مقارنة مع باقي الأفران الأخرى، حيث وصل سعر الربطة في الأفران الخاصة إلى أكثر من 200 ليرة وبيوزن 700 غرام فقط».

وكانت منظمة إحسان للإغاثة والتنمية الداعم الوحيد لأفران الخبز في المدينة وباقي المناطق التي تقدم الدعم فيها، وكانت تتلقى مادة الطحين وما تحتاجه الأفران من مواد أولية مثل الخميرة والوقود من منظمة «غول» لتقوم بتطبيق المشاريع، حيث يوزع دعم منظمة غول على أربعة أفران، اثنان منها

إصلاح خط التوتر الكهربائي بين قرى وبلدات ريف إدلب الشمالي

«شملت خط التوتر بين كفرديان وبلدة سرمد الحدودية ويمر عبر عدة قرى أخرى»، مضيفاً «إن بعض ضعاف النفوس كانوا يستغلون توقف تغذية الخط، ويقومون بسرقة كابلات النحاس الموجودة داخل الخط الكهربائي، ما يؤدي إلى انقطاعه، حيث إن الخط يغذي فقط عبر مولدات الكهرباء لمدة لا تتجاوز الخمس ساعات، ما يعرّض

أعلنت الإدارة العامة للكهرباء في محافظة إدلب، وبالتعاون مع المجلس المحلي لقرية كفرديان في ريف إدلب الشمالي، عن الانتهاء من إصلاح خط التوتر المقطوع بين القرية والقرى المحيطة بها، بعد عمل دام قرابة شهر.

وأشار عضو المجلس المحلي في كفرديان ياسر علي لـ سوريتنا إلى أن الصيانة

أزمة الخبز وتأهيل الطرق أبرز مشاريع محلي سراقب



فرن سراقب يعمل رغم توقف الدعم | سوريتنا

في سراقب، والذي يخدم قرابة 45 ألف نسمة، وواحد في بلدة بنش، وآخر في بلدة سرمين. لهذا فإن توقف مادة الطحين عن الأفران، لا يعود إلى خلاف أو ما شابه ذلك، بل نتيجة نفاذ مادة الطحين من مستودعات منظمة غول.

تأهيل خمسة طرقات رئيسية

ورغم انشغال المجلس المحلي بالبحث عن داعم جديد يؤمن مادة الخبز بأسعار رخيصة، لم يتوقف المجلس عن أعماله الموكلة إليه، والتي كان آخرها إعادة تأهيل وصيانة الطرق الرئيسية في مداخل المدينة.

وقال مدير العلاقات العامة في المجلس المحلي محمد مصفرة لـ سوريتنا: «إن المشروع يهدف إلى تصليح الطرق الرئيسية في المدينة لتسهيل حركة مرور السيارات إلى المشافي بعد تعرض الطرقات للتضرر نتيجة الغارات المكثفة على المدينة، مؤكداً أن المشروع سيستمر مدة شهرين متتاليين، يتم خلالها تصليح خمسة طرقات رئيسية، بدعم من البرنامج الإقليمي السوري «كيمونيكس»، والذي قدم كمية من الإسفلت تقدر بـ 1992 متراً مكعباً من الإسفلت المجهول، أي بحدود 25 ألف متر مربع».

يذكر أن الطرقات الخمسة الرئيسية التي يتم إصلاحها حالياً هي:

- طريق «أبو الظهور إلى دوار الحسن».
- طريق «مدرسة الصناعة حتى مقبرة الحوارة».
- طريق «المركز الثقافي إلى معمل لويس».
- طريق «مشفى الإحسان إلى أوتوستراد حلب اللاذقية».
- طريق «البلدية إلى مشفى الحردان».

غارات روسية تدمر المجلس المحلي وتشل الحركة الخدمية في كفرتخاريم



أعلن المجلس المحلي في بلدة كفرتخاريم بريف إدلب، عن خروج مبنى المجلس عن الخدمة بشكل كامل بعد تعرضه لعدة غارات جوية من الطيران الروسي في الثالث والعشرين من الشهر الحالي، ما أدى إلى تدميره بالكامل، إضافة إلى مقتل سبعة مدنيين وسقوط عدد من الجرحى.

وأكد رئيس المجلس المحلي في البلدة بدر الدين صرما لـ سوريتنا أن غارتين جويتين بصواريخ ارتجاجية استهدفتا مبنى المجلس المكون من ثلاثة طوابق والمباني المحيطة به، إضافة إلى مستودع للإغاثة قرب المجلس وبناء النادي الرياضي».

توقف التعليم وضخ المياه

وأشار صرما إلى «توقف المجلس المحلي عن العمل نتيجة تدمير المبنى بشكل كامل، إضافة إلى تعليق الدراسة في جميع المراحل التعليمية مدة أسبوع كامل، خوفاً من تجديد الطيران الحربي غاراته الجوية على البلدة، على أن تعاود المدارس أعمالها في أقرب وقت ممكن».

كما أدت الغارات إلى توقف ضخ المياه إلى المدينة نتيجة تضرر خط الإرسال الرئيسي للمياه الواصل من خزّان المياه الرئيسي

وذلك بغية بناء قاعدة بيانات موسعة لـ كفرتخاريم، تجعل من إدارة العمل الخدمي «تعليم، صحة، إغاثة، مياه، كهرباء» في البلدة أكثر يسراً، وتساهم في الوقت نفسه في تقليل الأخطاء التي ترافق عمليات التوزيع والتوظيف، بحسب رئيس المجلس.

إلى البلدة، ما دفع لجنة الصيانة إلى بدء العمل لتأمين الأنابيب والتجهيزات المطلوبة لصيانة الخط.

مشروع لإحصاء سكان البلدة

من جهة أخرى تحدث رئيس المجلس عن البدء بإحصاء العائلات القاطنة في البلدة،

من العلاج حتى التأهيل المهني: «هيئة رعاية مصابي الحرب» جهود حثيثة لإعادة دمج المصابين



خلفت الحرب المستمرة في سورية منذ أكثر من خمسة أعوام، أعداداً كبيرة من المصابين وذوي الإعاقة الدائمة، الأمر الذي دفع المجتمع المدني والأهلي للتكاتف وتوحيد الجهود، والعمل على تأسيس مشاريع منظمة لرعايتهم، ولتكون بديلاً عن غياب المؤسسات الطبية الكبيرة.

في هذا الإطار تسعى منظمة «هيئة رعاية مصابي الحرب»، العاملة في الداخل السوري لتقديم العون والدعم لهذه الفئات الأشد ضعفاً من المصابين، وتقديم الخدمات لحوالي 4000 مصاب في منطقة معرة النعمان وحدها، ويغطي نشاطها محافظات إدلب وحماة وصولاً إلى ريف حلب.

وتعتمد الهيئة هيكلية إدارية متكاملة، مقسمة لخمس قطاعات هي التأهيل النفسي والتأهيل المهني والقطاع الإغاثي والقطاع الطبي والقطاع المالي، وتسعى القطاعات الخمسة، لرعاية المصاب بعد إصابته ومرافقته في رحلة علاجه وتقديم الدعم النفسي والمادي والإغاثي له، حتى يتمثل للشفاء، ثم دفعه للتأهيل المهني من أجل تأمين مصدر عيش له، لينتقل من حياة الاعتماد على الآخرين للاعتماد على نفسه، ومن ثم إدماجه بشكل كامل في مجتمعه.

تكاليف باهظة

وتواجه الهيئة تحديات كبيرة أهمها ارتفاع تكاليف علاج مبتوري الأطراف، نتيجة اختلاف سعر صرف العملة بين سوريا وتركيا واللجوء لشراء الأطراف البديلة منها، الأمر الذي يدفعها إلى الاعتماد على منظمات شريكة في تأمينها.

يقول أحد العاملين بالقطاع الطبي: «ثمن

الطرف البديل يصل لـ 2500 دولار، وهو ثمن مرتفع لذلك نسعى إلى تصنيع الطرف في داخل سوريا الأمر الذي يوفر علينا الكثير». وكانت منظمة الصحة العالمية قد قدرت أعداد المصابين بإصابات شديدة جراء الحرب في سوريا خلال عام 2015 بـ 10٪ من نسبة السكان الإجمالية، في حين تشير أرقام منظمات تابعة للأمم المتحدة أنه معدّل وسطيّ خلال الحروب هناك قتل وخمسة مصابين. هذه الإحصائيات والتقديرات تصنّف بأنها أرقام كارثية بالنسبة لمستقبل سوريا، الأمر الذي يفرض تخصيص هيئات مستقلة عالية المستوى لمعالجة هذا الملف على المستوى الوطني. وتعتبر مسألة إعادة دمج ضحايا الصراعات الداخلية، أمراً في غاية الأهمية يجب تناوله

في أية مفاوضات سياسية للتوصل إلى اتفاقيات سلام، وتشير دراسات اختصاصية - كانت قد اعتمدت على مسح شملت تحليل بيانات جمعت من 66 دولة نامية - تعرضت لحروب وصراعات داخلية - إلى أن 40٪ منها معرضة للانزلاق مجدداً للعنف رغم رفض السكان لذلك، بينما تنخفض النسبة إلى 9٪ بعد مرور فترة زمنية أطول. وتشدّد الأمم المتحدة على أن إعادة الدمج هي ثمرة جهود متكاملة، ولا تقتصر على الحكومة، وخصوصاً مؤسسات المجتمع المدني والمتجمعات المحلية، والقطاع الخاص والقطاعات القانونية، التي يجب عليها سنّ قوانين تفرض على مؤسسات القطاع الخاص والعام تشغيل وتأهيل ضحايا الحرب كبادرة لإعادة حياتهم إلى المستوى الطبيعي.

جهاز غسيل الكلى إلى مضاي.. نداء دون استجابة

طالب ناشطون في بلدة مضيا المحاصرة بريف دمشق، الأمم المتحدة وجميع المنظمات العاملة على الأراضي السورية، بالضغط على أطراف الصراع لإدخال جهاز غسيل كلى إلى البلدة بالسرعة القصوى. وأشار الناشطون، إلى أن هناك 25 حالة في البلدة المحاصرة من قوات النظام السوري، تعاني من مرض الفشل الكلوي، بينهم حالة خطيرة لشاب يدعى علي غصن.

وأضاف الناشطون: «إن حالة الشاب غصن دخلت الأسبوع السابع وهو يعاني من مضاعفات خطيرة، وهناك تدهور صدي ملحوظ بعد أن وصلت نسب الكرياتين لديه إلى ما يقارب الـ 14، بحسب آخر تحليل طبي أجري له».

وكان شاب يدعى محمد المويل توفي قبل أيام نتيجة إصابته برصاص القناصة في مضيا، رغم مناشدات أهلكها الهيئة الطبية لإخلائه، إلا أنها لم تلق استجابة، بل عرقلها حزب الله الذي طالب بإخراج عدد من أهالي الفوعة، مقابل السماح بخروج الشاب المصاب إلى إدلب لتلقي العلاج.

ووصل عدد المصابين برصاص القناصة في مضيا، إلى أكثر من 100 ضحية خلال فترة زمنية قصيرة.

وتعاني مضيا حصاراً خانقاً من قبل النظام وميليشيا حزب الله منذ عام ونصف، وسط أوضاع معيشية وصحية سيئة يعيشها سكان البلدة.

مركز «التدريب المهني» في سراقب: بادرة جادة للخدمة المجتمعية وتأمين فرص العمل



طلاب في إحدى ورشات مركز التدريب المهني | سوريانا

بعد عامين من الظلام المطبق عاشته مدينة إدلب نتيجة تدمير البنى التحتية وانعدام أبسط مقومات الحياة، شرع النور بالتسلل إليها مع اقتراب الإعلان عن انتهاء مشروع لإنارتها باستخدام الطاقة الشمسية، لتعتبر تلك الخطوة الحل الوحيد لمشكلة انعدام التيار الكهربائي.

في بادرة هي الأولى من نوعها في المناطق المحررة، يواصل مركز التدريب المهني والحرفي عمله في مدينة سراقب بريف إدلب، بتقديم أول دوراته المجانية في حرف جديدة فرضها الواقع الجديد الذي تعيشه المناطق المحررة.

عن رسالة المركز، يقول مديره المهندس محمود هلال لـ سوريانا: «قبل الثورة كانت الثانويات الصناعية والحرفية تعنى بتعليم طلاب المرحلة الثانوية العديد من المهن الفنية، وبعد انطلاقها في العام 2011، بدأت هذه الثانويات تغيب عن المشهد، إما بسبب قصف النظام لها، أو نتيجة صعوبة وصول الطلاب إليها في مدن أخرى لأسباب أمنية بحتة».

ويتابع المهندس هلال «بات من الملح التفكير بإيجاد البديل وتأسيس مراكز جديدة، هدفها التعليم الحرفي والمهني لقطاعات واسعة من شبابنا، للتقليل من نسبة البطالة في المجتمع، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد، وتأمين مصدر للعيش الكريم، خصوصاً أسر الشهداء وذوي المعتقلين، من خلال المهن التي سيتعلمونها، ومن ثم ممارسة هذه المهن بعد الانتهاء من الدورة التدريبية، وبذلك نكون قد رفدنا المجتمع بطاقات شبابية تمتلك الكفاءات الفنية، التي من شأنها تقديم الخدمات إلى المجتمع».

حرفٌ تحتاجها المدينة

ويقوم المركز بتقديم المحاضرات النظرية والدروس العملية، لحرفيتين هما لفّ المحركات وصيانة الإنفرترات (رافعات الجهد)، وعن أسباب اختيار هاتين الحرفيتين يقول مدير المركز: «بعد حرمان النظام منطقة سراقب من الكهرباء، أصبحت المولدات الكهربائية والأجزاء الملحقة بها كالمحركات والبطاريات بمختلف أحجامها المصدر الوحيد للطاقة، الأمر الذي استدعى وجود ورشات صيانة مؤهلة لهذه التجهيزات».

يبلغ عدد الطلاب في المعهد 30 طالباً، في كل حرفة 15 طالباً، إضافة إلى مدرّس لكل حرفة ومدير المركز، وقد قامت الإدارة باختيار المركز في قبو أحد الأبنية، ليوفر للطلاب

الحماية الجزئية من مخاطر قصف النظام وحلفائه، ويتلقى المركز دعماً بسيطاً من مجموعة «سمارت» الإعلامية. محمد أحد الطلاب في المركز يقول لـ سوريانا: «بعد اعتقالي لمدة سبعة أشهر في فرع الأمن العسكري بإدلب، لم أتمكن من متابعة دراستي في المعهد الصناعي بإدلب، وانتقلت إلى العيش في سراقب، وبقيت أعمل في ورشة لصيانة الكهرباء، وأحلم بمواصلة دراستي، وعندما سمعت بهذا المعهد سارعت إلى التسجيل فيه».

ويتابع «يوفر الأستاذة لنا الأساس النظري، وهذا ما كنت أفقده، إضافة إلى طرق الصيانة العلمية الدقيقة، وأرجو أن أستمّر بالدراسة به، وأن تمنح شهادات يتم الاعتراف بها دولياً للاستفادة منها أينما توجهنا داخل وخارج سوريا».

وقامت إدارة المركز بتأمين الأجهزة المطلوبة مما تبقى من الثانوية الصناعية في المدينة، والتي لم تتأذى بقصف النظام، كما طبعت الإدارة كتابين: الأول عن صيانة الإنفرترات، والثاني حول طرق لفّ المحركات ليكونا مرجعاً نظرياً للطلاب والمهتمين بالموضوع.

وتعزز إدارة المركز تطوير عمله مستقبلاً، عن طريق إيجاد طرق لصناعة الإنفرترات محلياً، لتكون بديلاً عن المستوردة من تركيا، وبتكاليف أقل وبجهود محلية.

كما تخطط الإدارة لتقديم دورات تدريبية بمواضيع الطاقات المتجددة، والتي تعتبرها الحل الأفضل في ظل الواقع الذي تعيشه المناطق المحررة.

تربية إدلب الحرة تلغي مادة المعلوماتية من المدارس

أصدرت مديرية التربية والتعليم الحرة في محافظة إدلب أمراً إدارياً يقضي بإلغاء مادة المعلوماتية من المنهج الدراسي لفصل كامل، وقد أبلغت بهذا القرار مدرّاء المدارس.

وأكد مدير التربية والتعليم الحرة في محافظة إدلب جمال شحود لـ سوريانا أن القرار «جاء بعد دراسة كاملة ومفصلة، وذلك بسبب وجود الأجهزة القديمة والمعتلة التي لا تصلح للتعليم من خلالها في الوقت الحالي، إضافة إلى عدم توفر الكهرباء في المدارس، والتي تعتبر أساسية، وبدونها لا يمكن الاستفادة من مادة المعلوماتية كونها تعتمد بشكل أساسي على الشرح العملي عبر تشغيل الحواسيب الكهربائية، علماً أن نسبة 95٪ من مدارس إدلب لا يوجد فيها كهرباء».

وأضاف شحود «إن التعليم مازال يعاني من ضعف بسبب قلة الدعم وضعف الإمكانيات المادية، نظراً لغياب مصادر التمويل، رغم وجود أكثر من 5000 مدرّس وإداري يعملون بشكل تطوعي، لذلك سيتم استبدال مادة المعلوماتية بمادة أخرى لكسب الوقت وعدم الوقوع بأي خلل في العملية التربوية».

وكانت مديرية التربية والتعليم تلقت كتباً دراسية قبل أيام، وستقوم بتوزيعها مطلع الأسبوع القادم على جميع المراحل حتى المرحلة الثانوية، بعد تزويد كل مجمع تربوي بـ 100 ألف كتاب.

مدارس الحولة.. غياب منهجية التعليم ومستقبل ضبابي لطلاب الشهادات



إحدى المدارس في ريف حمص المحاصرة

يعاني القطاع التعليمي بمنطقة الحولة بمحافظة حمص، من ظروف بالغة القسوة، يضاعفها الحصار والظروف الاقتصادية المتردية، الأمر الذي يهدد جيلاً كاملاً بالأمية في منطقة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة، ولطالما عرفت بارتفاع أعداد المتعلمين فيها.

كالحكومة السورية المؤقتة وهيئة علم. هالة معلمة أخرى تقول لـ «سوريانا»: «رغم تعدد المناهج نظرياً، لكن ما نقوم به ليس تعليمًا منهجياً؛ فالواقع والظروف التي نعيشها تدفعنا إلى إعطاء الحد الأدنى، بحيث نستطيع أن نحافظ على ما يمتلكه الأطفال من معلومات مع تطويرها قليلاً». وتتابع هالة: «لأسف هناك أطفال بلغوا من العمر عشرة أعوام ولا يعرفون القراءة والكتابة، لذلك تحولنا في بعض الأحيان إلى معلمي محو الأمية». وتشير هالة إلى أنهم في كثير من الأحيان يجمعون الأطفال بأعمار مختلفة تبعاً لمستوياتهم في صفوف من عمر 6 إلى 9 سنوات ليعلمهم المنهج نفسه، وكذلك الأمر من عمر 9 حتى 12 عاماً، وتنوّه إلى وجود 6 سنوات بسبب حالة التسرب الدراسي.

أزمة الشهادات

يعاني طلاب الشهادة الإعدادية من مشاكل عديدة، أبرزها المخاوف من عدم إمكانية تقديم الامتحانات. نور طالبة تحضّر لامتحانات الإعدادية تقول لـ «سوريانا»: «لجأ إلى الدراسة للهروب من الواقع الذي أعيشه؛ فهي متعتي الوحيدة، وحياتنا لا تشبه أية حياة يعيشها أقراننا في الدنيا كلها، أدرس وتفكيري منغلغ: هل ستسمح لنا حواجز النظام بالخروج وتقديم الامتحان في نهاية العام، أو أن جهودي سوف تضع كلها مثلاً حصل مع بعض بنات حيننا في الأعوام السابقة». أما طلاب الشهادة الثانوية العامة بشقيها الأدبي والعلمي فمعاناتهم مضاعفة، والذين يحضرون للامتحانات وفق مناهج النظام، معروضون للحرمان من تقديم الامتحانات في حمص مثلاً حصل في العام الماضي مع الكثير من أبناء المناطق المحاصرة، إضافة إلى ضبابية المستقبل بعد النجاح، ثم إن غالبية الأهالي لا تتوفر لديهم القدرة المادية على

أدى الاستهداف المباشر والممنهج بمختلف أنواع الأسلحة لقرى وبلدات سهل الحولة، إلى دمار جزئي طال قرابة الـ 70٪ من البنية التحتية التعليمية، الأمر الذي أخرج معظمها عن دائرة الخدمة، وخلف خسائر كبيرة في التجهيزات، حرمت آلاف الطلاب من الاستفادة منها بعد تحرير المنطقة منذ أكثر من 4 أعوام. يقول عبد الله أبو جميل معلم من قرية كفرلاها ساخرًا: «كبادرة حسن نية من النظام ودعماً للتعليم، قام طيرانه مع بداية شهر أيلول الماضي، بعدة غارات جوية استهدفت المدارس على وجه التحديد، أدت إلى دمار ثلاثة منها بشكل كامل، فقتل أياً إمكانية للاستفادة منها مع بدء العام الدراسي».

غياب التعليم المنهجي

تسبب العنف المستمر بحق أبناء المنطقة، بموجات نزوح وهجرة متتالية، طالت الكثير من الكوادر التعليمية. عبد الله أبو جميل أحد المعلمين الذين مازالوا صامدين في المدينة يقول لـ «سوريانا»: «خلال الأعوام الماضية فقدت المدينة ما يزيد عن 50٪ من معلمها، لا نعرف مصير الكثير منهم»، ويتابع «من تبقى منهم أمام خيارين أحلاهما مر، فنسبة لا بأس بها، مازالت تتقاضى رواتبها من مديرية التربية التابعة للنظام بحمص، الأمر الذي يجبرهم على السفر إليها شهرياً، والمرور عبر حواجز النظام ويعرضهم لمخاطر الاعتقال، إضافة إلى فرضها اتاوات شهرية عليهم لقاء السماح لهم بالخروج، وتصل هذه الاتاوات إلى ربع رواتبهم الشهرية». يخضع هؤلاء المعلمون لضغوط من مديرية التربية بحمص لتدريس مناهج النظام، وتهديد بحرمانهم من الرواتب، أما من تبقى منهم والذين لا يستطيعون الخروج من المنطقة بسبب الخطورة الأمنية، ومن قام النظام بإصدار قرار فصلهم وحرمانهم من رواتبهم، يمتلكون حربة أكبر في اختيار المنهج الذي يدرسونه؛ فغالبيتهم اختار المنهج الصادر عن الجهات المعارضة،

أنشطة رديفة للتعليم

يعاني الأطفال من ظروف صحية صعبة على عدة مستويات؛ فالفقر أدى لدى الكثيرين إلى خلق مشاكل صحية كتأخر النمو، إضافة إلى مشاكل نفسية يعاني منها الكثير منهم، بسبب كبرهم في ظروف الحرب المستمرة. هيام طالبة جامعية هجرت مقاعد دراستها في كلية الآداب بجامعة دمشق وتحولت إلى معلمة متطوعة، تقول: «الكثير منهم لا يعرفون سوى الحرب، وقد رسخت في أذهانهم أن هذه الحالة هي الحالة الطبيعية للحياة». وتتابع «لدى سماع طلابي أي صوت في الصف، يهرعون للاختباء تحت المقاعد، والكثير منهم فقدوا ذوقهم؛ الأمر الذي يتطلب عناية خاصة بهم، ما يدفعني للتعامل معهم تعامل الأم مع أطفالها». وتضيف «نتيجة هذا الواقع يسعى الكثير من المعلمين إلى تفعيل أنشطة الدعم النفسي لإبعاد الأطفال عن جو الحرب، حيث نركز على الأنشطة التفاعلية والحركية، كالرسم والأشغال اليدوية واللعب والتمثيل، فهذه النشاطات تخلق تفاعلاً جسدياً وعقلياً، تسهم في دفعهم للتعبير عما بداخلهم، الأمر الذي يخفف من الضغوط النفسية التي يعانون منها».

هذا العام، وتلقي هذه المجالس بالسبب على كاهل الحكومة السورية المؤقتة والائتلاف الوطني. يقول مصدر مقرب منها لـ «سوريانا» «ميزانية التعليم هي الأخفض منذ تأسيس مجلس محافظة حمص الحرة، ولم يستطع سد ربع الاحتياجات»، ونتيجة لهذا الواقع لجأت الجمعيات الخيرية خلال الصيف، لتكثيف جهودها لتأمين احتياجات العام الدراسي. يقول الأستاذ أبو جميل: «قام المغتربون في الخليج من أبناء المنطقة، بحملة تبرعات أرسلوها إلى الجمعيات الخيرية، أمّنت جزءاً من المتطلبات». ويتابع «قمنا بتأهيل بعض المباني الآمنة نوعاً ما، إضافة إلى إصلاح المقاعد الدراسية، واشترينا الألواح التعليمية، والقرطاسية التي تم توزيعها على الطلاب مجاناً». ويضيف أبو جميل «رغم كل الجهود فإن الصفوف الدراسية لا تشبه الصفوف الدراسية بأى شيء، والجدران عبارة عن بلوك فقط، وبالكاذ نستطيع تأمين الكهرباء لها، وحتى الآن يبدو أننا لن نتمكن من تأمين أية وسيلة للتدفئة شتاء». ويعقب أبو جميل «رغم كل هذه الظروف نجد البسمة على وجوه الأطفال، وهذا الأمر كافٍ لجعلنا ننظر إلى المستقبل ونواصل عملنا».

إرسال أولادهم إلى الجامعات التابعة للنظام، عدا عن أن إمكانية السفر يومياً ذهاباً وإياباً لحمص شبه مستحيلة». يقول كمال بكور طالب شهادة ثانوية لـ «سوريانا»: «في العام الماضي تعرّض الكثير من طلاب السنة الأولى من أبناء الحولة في جامعة حمص للاعتقال وبعضهم ما يزال معتقلاً حتى الآن، كما أن الأهالي يخشون من إرسال بناتهم إلى الجامعة خشية المضايقات التي تكررت من شبيحة الجامعة». في حين أن طلاب التعليم المهني كالمدراس الفنية الصناعية سوف يحرمون من الامتحانات، لأن نصف امتحاناتهم عملية، ولم يتلقوا أي نوع من هذا التعليم خلال الأعوام الثلاثة الماضية، بسبب دمار التجهيزات المدرسية، الأمر الذي يجعل نجاحهم أمراً صعباً. على الجانب الآخر يفقد الطلاب الذين ينوون التقدم للامتحانات وفق مناهج المعارضة فرصهم المستقبلية للاتحاق بأية جامعة معترف بها، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الجامعات والمعاهد التي افتتحتها مؤسسات المعارضة حديثاً في شمال سوريا.

ميزانية هزيلة

لم تتمكن المجالس المحلية بمنطقة الحولة من تخصيص ميزانية كافية لقطاع التعليم

الرسّتن: اتهامات تهميش دور المجالس المحلية لصالح المنظمات العاملة والأهالي المتضرر الأكبر

ويحتاج مجلس الرسّتن المحلي شهرياً 10 عجنات في الشهر، تكلفة العجينة الواحدة 15 ألف دولار، أي 150 ألف دولار في الشهر للخبز فقط، بمعدل عجينة واحدة كل ثلاثة أيام. وفي قطاع المياه، يحتاج المجلس المحلي إلى 4 آلاف لتر في الشهر بتكلفة 4 آلاف دولار لتأمين مياه الشرب لمدينة الرسّتن، كما يحتاج 15 ألف دولار شهرياً إلى ترحيل القمامة، فضلاً عن نفقات مالية أخرى.

إحساء السكان لإيصال المساعدات

بدأ المجلس المحلي للرسّتن منذ عدة أيام بإنشاء لجنة إحساء لتغطية الفراغ الحاصل في المؤسسات المدنية، ولاسيما في السجلين العقاري والمدني، وكانت حاجة المدنيين السبب الأساسي الذي دفع المجلس إلى القيام بهذه الخطوة. حيث قال رئيس مجلس الرسّتن: «بادر المجلس بمشاريع من شأنها تنظيم المجتمع وتحديد الأسر المستحقة، لذلك قمنا بإجراء مسح ميداني عبر تصميم استمارة تفصيل وتوضيح الوضع المعيشي والمادي لكل أسرة من المعاقين والشهداء، ونسبة الدخل، وعقارات كل أسرة». حيث يقوم فريق المجلس بإدخال هذه البيانات إلكترونياً من خلال برنامج صُمّم لتسجيل البيانات ومعرفة العائلات حسب القدرة المالية». وتعدّ البيانات مهمة في تفعيل الدور الإغاثي من خلال وصول المستحقات للأسر التي هي بحاجة، كما تفيد المعلومات في تفعيل دائرة السجل المدني مستقبلاً، والتي أضحت حاجة ملحة مع استمرار الولادات والوفيات.

المنظمات تتهرّب من تقديم الدعم وهنا رأى الدالي أن استقالة المجلس هي رسالة موجهة إلى المنظمات الخارجية، على أمل أن تشعر بخطورة الوضع الخدمي في المدينة، وتبادر بتمويل المشاريع الخدمية، والتي تعدّ مطلباً أساسياً لأهالي الرسّتن». وأضاف الدالي «أغلب المنظمات لديها مشاريعها الخاصة، وعند طلب دعم مادة الخبز من المنظمات تقول: «إن لديها مشروع سلال إغاثية لأبناء الشهداء، ولا يمكنها دعم الأفران»، وأشار إلى أن كل منظمة «تتقيد بالمشروع الموكّل إليها من الجمعية الأم، وليس لديها صلاحية بالتصرّف في المال، أي: هناك مشكلة في سياسة الدعم وتوجيهه».



توزيع المساعدات قبل إحدى المنظمات العاملة في مدينة الرسّتن

مع مرور سنوات على السوريين في الداخل، باتت المنظمات والجمعيات الإغاثية تتبع سياسة جديدة للحصول على السيادة والسيطرة في المناطق المحاصرة في حمص، عبر إضعاف المجالس المحلية مالياً، لتصبح عاجزة عن تقديم أدنى الخدمات للسكان، وفي النهاية يتجه أصحاب الخبرات والكفاءات إلى تلك المنظمات التي باتت أقوى بكثير ليس في مناطق الحصار فقط، وإنما في كافة المعارضة في سوريا.

مجلس الرسّتن لا يملك ليرة واحدة

انتخب مدينة الرسّتن بريف حمص، رئيساً جديداً للمجلس المحلي في المدينة، في الـ 20 من حزيران الماضي، ليحصل على عاتقه إدارة شؤون المدينة، وسدّ الفراغ الموجود عقب استقالة المجلس السابق. ويأتي ذلك بالتزامن مع توقف المنظمات الإغاثية عن منح المجلس المحلي في الرسّتن الدعم المالي اللازم للقيام بأعماله، الأمر الذي أكدّه رئيس المجلس فيصل العزو في حديث لـ «سوريانا» قائلاً: «تم العمل منذ فترة طويلة على إفراغ المجالس المحلية من مضمونها، والهدف من هذا العمل تثبيت المجلس وشل أي دور له، رغم أنه الممثل الرسمي للقطاع المدني في المناطق المحاصرة». وبعد تهميش دور المجلس المحلي، ظهرت الجمعيات والمنظمات في منطقة الرسّتن بشكل فاعل، لتقوم بالخدمات التي من المفترض أن يقوم المجلس بها. وأضاف العزو «توقف الدعم بشكل كامل عن المجالس المحلية، وهذا العمل كان مقصوداً

مجلس الرسّتن يعلن استقالته

انقطع الدعم عن المجلس المحلي في مدينة الرسّتن منذ عام، مما أدى إلى نقص

الشرطة الحرة في الشمال: صورة جديدة في الانضباط والخدمة وسرعة الاستجابة



الشرطة الحرة في ريف إدلب | سوريانا

منعاً للسرقات.. مشروع إنارة في تقاد

يذكر أنه -وفي الطريق الواصل بين ريفي حلب الغربي وإدلب ومعبّر باب الهوى الحدودي- تقع بلدة تقاد على الطريق الرئيسي، وقد أصبحت هذه البلدة في السنوات الأخيرة ممراً للمسافرين من وإلى تركيا، وتحديداً للمرضى والمصّرّح لهم بعبور الحدود بشكل نظامي، وهذا الأمر أدّى إلى دخول الكثير من الغرباء للبلدة، وانتشرت حالات السرقة، بمعدّل خمس سرقات شهرياً على الأقل.

هنا وجدت الشرطة الحرة أهمية إنجاز مشروع للإنارة لبلدة تقاد، والذي من المتوقع أن يساهم في خفض حالات السرقة ومساعدة الشرطة الحرة على مراقبة البلدة والتجول فيها ليلاً.



20 مركزاً من أصل 34 نفذت مشروع إنارة الشوارع.

وعن فقدان أي وجود للشرطة الحرة في بلدة كفرنبيل بريف إدلب أكد البيوش «على رفض بعض الفصائل دخول الشرطة الحرة إلى البلدة، مع العلم أن كفرنبيل تتمتع بأكثر نسبة منشقين عن جيش النظام»، منوهاً إلى أن عمليات تفاوض تجري الآن بين الشرطة الحرة وجيش الفتح لافتتاح مراكز للشرطة في مدن إدلب وأريحا وجسر الشغور».

مشاريع خدمية

وتضطلع الشرطة الحرة بالأمر الخدمية، وتعمل على تنفيذ مشاريع تساعد في تسهيل عملها، وكان آخر المشاريع تعبيد وترميم الطرقات في البلدات التي تتوافر فيها مراكز للشرطة للحرة في ريف إدلب، يقول البيوش: «إن الشرطة الحرة توصلت عبر دارسة قامت بها، إلى أن حوادث السير والازدحام من أكبر المعوقات، ولذلك انطلقت عدّة مشاريع لإبعاد الشاحنات عن وسط المدينة وتسهيل طرق جديدة لعبورها». كما أن نشاطات الشرطة الحرة كانت حاضرة، عبر تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية، فمثلاً في بلدة تقاد بريف حلب الغربي، تم تنفيذ مشروع تركيب إنارة بالطاقة الشمسية على الطرق الرئيسية ومداخل البلدة، ولاسيما بعد انتشار السرقات داخل البلدة.

«منكم وإليكم» شعار تبنته الشرطة الحرة مع بداية عملها، ويحوي بطياته الكثير من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وتأسست الشرطة السورية الحرة في بداية تشرين الأول عام 2012 من عناصر الشرطة الذين انشقوا عن النظام ورفضوا المشاركة بقتل المتظاهرين السلميين، وانطلقت فكرة الشرطة الحرة في مدينة منبج بريف حلب على يد العميد أديب الشلاف قائد الشرطة الحرة هناك، ثم توسعت إلى باقي مناطق المعارضة في حلب، وفي 2014 تم توقيع مذكرة تفاهم لتأسيس شرطة إدلب الحرة، وتعيين العميد فؤاد سويد قائداً لها.

سوريانا: «تغيير الصورة الذهنية لدى الناس حول جهاز الشرطة على أنه مرتش ولا تهمة مصلحة المواطن، كما أن الغياب التام لكل مظاهر الأمن وانتشار الفوضى في مناطق المعارضة، في ظل وجود الكثير من ضعاف النفوس الذين استغلوا ظروف الفوضى للقيام بأعمال سرقة وخطف، كل ذلك استدعى تشكيل مراكز الشرطة الحرة».

كما تقوم الشرطة الحرة في المناطق التي توجد بها عدة مهام متعارف عليها، تصنف ضمن ثلاث فئات: هي الأمن الجنائي، مثل السرقات والجرائم والمخدرات، والأمن القضائي مثل التبليغ والدعوى، إضافة إلى المرور كدوريات التنظيم والمخالفات.

لجنة العمل المجتمعي

ويوجد في كل مركز للشرطة الحرة لجنة العمل المجتمعي، وأكد النقيب البيوش على أن هذه اللجنة تضم ممثلين عن مركز الشرطة الحرة في البلدة والمجلس المحلي، إضافة إلى مندوبين عن منظمات المجتمع المدني ووجهاء المنطقة، حيث تجتمع اللجنة لتحديد المعوقات التي تتعرض لها الشرطة الحرة وتحاول إيجاد سبل لحلها».

وحول آلية عمل لجنة العمل المجتمعي، قدم البيوش مثلاً حول ذلك قائلاً: «شهد الحي الشمالي في بلدة كفرنبيل بريف إدلب سرقات يومية تعرّضت لها منازل الأهالي، فاجتمعت اللجنة وناقشت الأسباب وطريقة الحل، وتبين لها أن الظلام في الحي هو السبب الرئيسي لأعمال السرقة، فتمّ الإيعاز إلى الشرطة الحرة بتنفيذ مشروع إنارة الشوارع والأحياء في الليل مع زيادة عدد الدوريات والحواجز الثابتة في المنطقة».

وبحسب مصادر مطلعة لـ سوريانا فإن

ما يعيز الشرطة الحرة أنها لا تتبع فصلاً عسكرياً، أو حزبياً أو جهة سياسية، وإنما هي هيئة منظمة، مسؤولة عن تنفيذ القوانين وتحقيق الاستقرار في المجتمع، وتقديم الدعم الأمني والمؤازرة للمؤسسات الرسمية والهيئات المحلية والمدنية.

تشارك مع المواطن

ومع ظهور الشرطة الحرة، بدأ عملها يتطور وفق استراتيجية الشرطة المجتمعية، وهو مفهوم جديد ومختلف عن عمل الشرطي التقليدي، وتهدف إلى انفتاح الشرطة على المجتمع وتحقيق مشاركة حقيقة بين الشرطة والمجتمع في تحمل المسؤولية الأمنية، عبر مفهوم تعاون طوعي تحقيقاً لمبدأ «الأمن مسؤولية الجميع».

كما يبرز دور الشرطة المجتمعية، من خلال التقرب من الناس أكثر عبر الجولات الميدانية، والتعرّف على المشاكل التي تواجههم، وبالتالي تعمل بالتعاون مع المجلس المحلي، على تنفيذ مشاريع تقدم الخدمة والفائدة للأهالي.

وبحسب إحصائيات لمركز الأمان المجتمعي، التي تعتبر الجهة الداعمة لجهاز الشرطة الحرة، فإن مركزها حالياً في محافظتي حلب وإدلب، وهناك تحضير لافتتاح مراكز في درعا، يبلغ عدد المراكز في محافظة حلب 56 مركزاً، يعمل فيها 1978 عنصر، أما في محافظة إدلب فيبلغ 30 مركزاً، يعمل ضمنها 1237 عنصراً.

لماذا الشرطة الحرة؟

حول الأسباب التي ساهمت في ظهور الشرطة الحرة، قال مسؤول فرع الإعلام في الشرطة الحرة بإدلب النقيب عبد الرحمن بيوش لـ

غرف طينية بدل الخيام القماشية في مخيم زيزون بدرعا



يقول حمدو المقداد، أحد سكان مخيم زيزون غرب مدينة درعا: «في إحدى ليالي الشتاء الماضي حدثتني والذي عن ذكرياتها عن مدينة درعا، وعن البيوت الطينية التي كانت منتشرة فيها، وكيف كانت تصنع من الطين والقش، بعد نهاية السهرة، بدأت بالتفكير: لماذا لا أجزّب بناء غرفة من الطين كبديل عن الخيمة التي جعلتنا نعاني الأمرين من تسرب المياه والأمطار والهواء؟».

ويضيف المقداد: «بعد الانتهاء من بناء الغرفة، قمت بوضع عوارض خشبية على السقف، وثبتت عليها عازلاً من البلاستيك كان الهلال الأحمر قد وزعه علينا في العام الماضي، ثم ثبتت فوقها ألواحاً من التوتياء، وفوقها وضعت طبقة من الطين، لأن ألواح التوتياء تسبب ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة أثناء الصيف داخل الغرفة».

كان حمدو سعيداً بوالدته، فالتجربة حققت نجاحاً كبيراً برأيه، خصوصاً أنها وفرت الدفء النسبي لعائلته في الشتاء، وحتى إن الصيف أصبح أفضل مقارنة مع الخيمة العادية.

نجاح التجربة دفعت سكان المخيم الآخرين إلى تقليد حمدو، والتفكير بتطوير التجربة، كنخل التراب قبل استخدامه لتخليصه من الأوساخ والحجارة الناعمة العالقة به، فيما يفكر آخرون بتصنيع آلة مشابهة لماكينة صبّ البلوك الإسمنتي.

حل يصلح لكل وقت

حول هذه الطريقة سألت سوريانا المهندسة المعمارية هند جمال التي قالت: «هذه الطرق استعملها أجدادنا، وهي من الحلول الناجحة

تبعد قرية «زيزون» 20 كيلومتراً غرب مدينة درعا، وهي تجمع سُكّاني يتبع لمنطقة المزرييب، ويوجد في البلدة معسكر «طلّاع البعث» الذي أنشئ منذ حوالي 20 عاماً، وتحول مطلع العام 2013 إلى أحد أبرز نقاط تجمع للمدنيين النازحين من درعا ومحافظات أخرى، مثل القنيطرة وريف دمشق وحمص، حيث سكن الوافدون إليه في غرف مسبقة الصنع موجودة في المخيم أساساً، ويقطن فيه الآن أكثر من 600 عائلة.

نصيحة الوالدة نجحت

يتابع حمدو المقداد لـ سوريانا «في الصباح الباكر توجهت لحدادٍ بالقرب من المخيم، وطلبت منه صناعة ثلاث قوالب معدنية لصبّ البلوك بطول 50 سم، وعرض 25 سم، وسماكة 20 سم، وبعد الظهر ساعدني أطفالنا بجمع القش والتراب، وقمنا بجبلها مع بعضها، وبداناً بصبّ الطين في القوالب، ومن ثم وضع البلوك الجاهز في الهواء الطلق معرضاً للشمس، وتركته عدة أيام حتى يجف تماماً».

الخارجة من كوارث طبيعية بتطبيق هذه الحلول، لذلك أطالب مؤسسات المعارضة والمهندسين السوريين بإيجاد وسائل وطرق لدعمها وتسهيل استخدامها.

والغرف العادية التي اعتاد السوريون على السكن بها، إضافة إلى كونها شبه مجانية». وأشارت جمال إلى أن الكثير من الشركات العالمية تنصح المجتمعات الفقيرة أو

جداً في أي وقت، خصوصاً أنها تؤمن عزلاً جيداً للحرارة، وتعتبر بديلاً ناجحاً للنازحين واللاجئين، وتؤمن استقراراً نفسياً أكثر للإنسان مقارنة بالخيام، لأنها تشبه البيوت



منتدى زيتون للحوار في الغوطة الشرقية يكرم عناصر الدفاع المدني

أقام منتدى زيتون للحوار في الغوطة الشرقية، حفلاً كرم خلاله عناصر الدفاع المدني في الغوطة الشرقية، لجهودهم المبدولة وإنجازاتهم في إنقاذ أرواح المدنيين الذين يتعرّضون يومياً لقصف الطيران الروسي وقوات النظام، وجرّت فعاليات الاحتفال في قاعة الحوارات بمنتدى زيتون في بلدة كفر بيطنا. وكان من المقرر أن يتضمن الاحتفال معرضاً لصور شهداء الدفاع المدني، وأن يشارك محافظ ريف دمشق الحرة ورؤساء المجالس المحلية ومدراء المؤسسات التعليمية ومدير الدفاع المدني السوري من إدلب عبر الإنترنت لإلقاء الكلمات، لكن كل تلك الفعاليات وغيرها أُلغيت بسبب القصف الذي تعرّضت له الغوطة الشرقية، وخاصة دوما وكذلك ريف ادلب، ما أدّى إلى انشغال المعنيين وعناصر الدفاع المدني بمساعدة المدنيين. وتحديث مدير مركز التدريب والتطوير في الدفاع المدني بريف دمشق أبو فراس الحراكي، عن أهمية التدريب والخبرة التي اكتسبها عناصر الدفاع المدني خلال عملهم في الثورة السورية، ما ساهم في إنقاذ المدنيين العالقين تحت الركام بالرغم من انعدام المعدات. وتميز الاحتفال بتقديم أطفال من مركز نور لكسر الحصار أنشودة «موطني»، والتي أعطت الاحتفال جواً من البراءة والتفاعل من قبل الأطفال مع عناصر الدفاع المدني. وقدم منتدى زيتون في نهاية الحفل هدية رسمية للدفاع المدني، وهي خوذة رمزية للتعبير عن شكر وامتنان السوريين للدفاع المدني وتضحياته. يذكر أن 34 من عناصر الدفاع المدني في ريف دمشق، قدّموا أرواحهم لإنقاذ غيرهم، كما جرح أكثر من 200 عنصر منذ بداية عمل الدفاع المدني في ريف دمشق، ويضم الدفاع المدني في الغوطة الشرقية تسعة مراكز موزعة على التجمعات الكبرى فيها، ويقومون بعمليات الإنقاذ والإسعاف والإطفاء على مدار الساعة.

منحة لمرضى السرطان في ريف درعا

المحلي شادي العودات لـ سوريانا من المكتب الطبي «أجرى، وبالتعاون مع دائرة الإحصاء والمعلوماتية في المجلس المحلي للبلدة، إحصاء طبيًا شاملاً يتضمن مرضى السرطان، وتبين لديه أن عدد المستفيدين من المنحة نحو 14 مريضاً»، مضيفاً «إن الإحصاء شمل جميع المرضى في البلدة من مرضى الاختلاجات النفسية، المقعدين منزلياً، التلاسيميا، السكري». وأكد العودات أن مشفى موفيق الدخل الله الموجود في البلدة «يخدم أكثر من 120 ألف نسمة من سكان البلدة والقرى المجاورة في الريف الغربي، لكنه لا يملك إلا المعدات التي تساعد على الكشف عن

يواجه مرضى السرطان في ريف درعا صعوبات كثيرة، في ظل نقص الأدوية من جهة، وغلائها من جهة أخرى، فضلاً عن غياب المعدات والأجهزة اللازمة لعلاجهم، ما يساهم في تفاقم حالتهم الصحية، في ظل غياب الدعم اللازم. في بلدة تسيل بريف درعا الغربي، أطلق المجلس المحلي في البلدة نداءات استغاثة للمنظمات الإنسانية لمساعدة مرضى السرطان في مشفى الشهيد موفيق الدخل الله، ما دفع رابطة أهل حوران إلى تقديم منحة مالية وقدرها 200 دولار لكل مريض من مرضى السرطان في البلدة. وأوضح المسؤول الإعلامي للمجلس

37 ألف دولار لدعم طلاب جامعة حلب الحرة فرع ريف دمشق

أن نقص الكوادر الطبية، وحاجة المناطق المحاصرة للأطباء «هو السبب الرئيس لدعم فرعي الطب البشري وطب الأسنان». ونوه رستم إلى أن الحكومة المؤقتة «لم تقدّم أية مواد عينية للطلاب، فيما اقتصر عملها على خصم 50٪ من الأقساط الطلابية للمناطق المحاصرة، وهذه الأقساط تشكل جزءاً بسيطاً من تكاليف عمل جامعة حلب الحرة». وحول الصعوبات، قال محمد رستم: «تأمين الكتب الجامعي من أبرز الصعوبات، بسبب الحصار المفروض على الغوطة الشرقية، الذي يقلل من الإمكانات المتوفرة لافتتاح كل الأفرع التي يرغب بها الطلاب». يذكر أن جامعة حلب الحرة تأسست عام 2015 وافتتحت بداية العام فرعي الطب البشري وطب الأسنان.

بدأت منظمة «بشائر» الإنسانية بدفع رسوم تسجيل طلاب كلية الطب البشري وطب الأسنان في جامعة حلب فرع دمشق بعد عجز عدد كبير منهم عن تأمين رسوم التسجيل والبالغ 100 دولار. وبحسب رئيس المكتب التعليمي في جامعة حلب، محمد رستم، أن المنظمة تكفلت بدفع رسوم التسجيل لـ 250 طالباً وطالبة من السنتين الدراسيتين الأولى والثانية، بمعدل 150 دولاراً للطالب الواحد، بدعم إجمالي يتجاوز 37 ألف دولاراً. وأكد رستم «على استلام الطالب وصلاً مالياً من المنظمة، وتسليمه إلى الجامعة التي تتقاضى بدورها رسوم التسجيل من منظمة البشائر، وبذلك يكون الطالب قد أتم التسجيل في الجامعة»، مشيراً إلى

تكريم للمتفوقين في مدينة إدلب



أقامت منظمة «نسائم خير» اليوم وبالتعاون مع مديرية التربية الحرة حفلاً تكريمياً لـ 13 طالباً وطالبة للمتفوقين في الشهادات الإعدادية والثانوية في صالة الحمراء بمدينة إدلب. وقال مدير مكتب المراقبة والتقييم في المنظمة، الأستاذ عبد الحميد السليم، في حديث لـ سوريانا أن للتعليم «نصيباً وافراً من خدمات المنظمة، وقدّمنا أكثر من 10 مشاريع تعليمية، كان آخرها الحفل الذي أقيمته اليوم في مدينة إدلب، والذي استهدف شريحة الطلاب المتفوقين في الشهادات».

ودعا السليم جميع الطلاب إلى متابعة الدراسة والتفوق، وخاصة في هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها المناطق المحررة، من قصف الطيران الحربي والذي يلاحق المدارس والجامعات، وأشار إلى أن تفوق الطلاب خلال فترات الحرب «هو دليل كافٍ ليبرهن السوريون نجاحهم وإصرارهم على

الاستمرار في الحياة». يذكر أن مدينة إدلب تعرّضت خلال فترات الامتحان لعدة غارات جوية استهدفت

مركزين امتحانيين وأسفرت عن استشهاد طالبة وتوقف العملية الامتحانية ثلاثة أيام.

صحة إدلب تؤمن 70 مفصلاً لمشفى عقربات

أعلنت مديرية صحة إدلب الحرة عن فتح باب التسجيل لتركيب مفصل «ورك - ركية» في مشفى عقربات الجراحي بريف إدلب بعد تأمينها لعدد محدود من المفصلات. وأفاد الإخصائي الجراحي في المشفى، أحمد سالم، أن الخدمة «مقدّمة مجاناً ولكن بعدد محدود، فالمشفى لديه 70 مفصلاً، وعدد المرضى تجاوز هذا الرقم بكثير». وأشار سالم إلى أن تركيب المفصل يسبقه عدة فحوصات ومعينات لازمة يقوم بها

المريض، إضافة إلى ملء استمارة تركيب مفصل قبل أن يتم اختياره، فيما جُددت ساعات التسجيل من الـ 9 إلى 12 ظهراً. ونوه الدكتور أحمد، أحد الأطباء في مشفى عقربات، إلى عدم وجود مفصلات في المناطق المحررة، وفي حال العلاج يتم تحويل المريض إلى المشافي التركية لتركيب مفصل جديد، أو شراء المريض المفصل من تركيا، ويقوم أطباء مشفى عقربات بتركيبه مجاناً، وحتى اللحظة تم تركيب أكثر من 20 حالة.